المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد الثامن عشر، يوليو 2024)

الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني [1]

تامر محمد سامي عبد اللطيف
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية
tamersamy2011@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2023/6/25، وتم قبوله للنشر في 2024/5/28.

الملخص

في ضوء الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الصيني على الهيمنة على النسق الدولي، وفي سياق عمل الولايات المتحدة على الحفاظ على مكانتها كدولة مهيمنة وحيدة على النسق الدولي، وعلى خلفية الصعود الصيني – والذي تعتبره الإدارات الأمريكية المتعاقبة تهديداً استراتيجياً خطيراً للولايات المتحدة ومحاولة صينية لإزاحتها من مكانة الدولة المهيمنة باعتبار الصين دولة تعديلية تسعى لتعديل ترتيب سلم القوى في النسق الدولي بما يتوافق مع مصالحها وبما ينهي الهيمنة الأمريكية – تعنى هذه الدراسة بالاستراتيجيات الأمريكية المتتالية والمختلفة التي تبنتها الولايات المتحدة لتحجيم الصعود الصيني وكبح جماحه بما يضمن استمرار التفوق الأمريكي والمحافظة على حرمان الصين من أي ميزة تنافسية مع الولايات المتحدة، وبالتالي ضمان بقاء ترتيب سلم القوى في النسق الدولي بالشكل الذي يحافظ على الهيمنة الأمريكية وكذلك بالأسلوب الذي يضمن إبعاد المنافسين الاستراتيجيين الرئيسيين.

وحتى توقيت كتابة هذه السطور، تحقق الولايات المتحدة الأمريكية نجاحاً في تحقيق أهدافها، وذلك بالرغم من استمرار الصعود الصيني، وكذلك بالرغم من أن الصين هي ثاني أكبر دائن للولايات المتحدة، واستمرار تحقيق الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين فائضاً كبيراً لصالح الصين.

فبالرغم من ذلك، لازالت الولايات المتحدة هي أكبر اقتصاد في العالم، وميزانية الدفاع الأمريكية تتجاوز ميزانية الدفاع للدول الخمس التالية لها في الترتيب مجتمعين، كما أن الولايات المتحدة هي الدولة المتفوقة سياسياً ودبلوماسياً وتدير النسق الدولي بما يحقق أهدافها وبما يتوافق مع مصالحها القومية، وفي المنظمات الدولية، لا تمنع التحرشات السياسية من الدول التعديلية الولايات المتحدة من فرض إرادتها وتحقيق مصالحها في غالب الأحيان، لذا فإنه يمكننا القول إن الولايات المتحدة ناجحة بشكل كبير – رغم الضغوط المختلفة من الدول التعديلية – في المحافظة على مكانتها كدولة مهيمنة وحيدة على النسق الدولي.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة؛ الصين؛ الصراع على الهيمنة؛ استراتيجية التفاعل الانتقائي؛ استراتيجية الاحتواء؛ استراتيجية إعادة التوازن؛ استراتيجية المنافسة الاستراتيجية؛ استراتيجية الغموض الاستراتيجي.

The American strategy towards China's rising ambitions

Abstract

In light of the US-Chinese strategic struggle over hegemony in the international arena, and in the context of the United States working to maintain its position as the sole dominant country in the international arena, and against the backdrop of The rise of China - which successive US administrations consider a serious strategic threat to the United States and a Chinese attempt to remove it from the position of the dominant country, considering China a revisionist state that seeks to amend the arrangement of the scale of power In the international context, in accordance with its interests and ending American hegemony - this study means with the successive and different American strategies adopted by the United States to limit the rise of China and curb it to ensure the continuation of American supremacy and maintain China's deprivation of any competitive advantage with the United States, and thus ensuring that the arrangement of the ladder of power remains in the international order in the way it maintains American hegemony, as well as in a way that ensures the removal of the main strategic competitors.

As of the time of writing these lines, the United States of America is successful in achieving its goals, and this is despite the continued rise of China, and also despite the fact that China is the second largest creditor to the United States, and the trade balance between the United States and China continues to achieve a large surplus in favor of China.

Despite this, the United States is still the largest economy in the world, and the US defense budget exceeds the defense budget of the next five countries combined, and the United States is the country that is politically and diplomatically superior and manages the international system in a way that achieves its goals and in accordance with its national interests, in international organizations, political harassment from revisionist countries does not prevent the United States from imposing its will and achieving its interests most of the time, so we can say that the United States is very successful – despite the various pressures from the revisionist states - to maintain its position as the sole dominant state in the international arena.

key words: The United States - China - the struggle for hegemony - the strategy of selective engagement - Containment strategy - rebalance strategy - strategic competition strategy - Strategic Ambiguity Strategy.

مقدمة

تزامن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النسق الدولي مع بداية الصعود الصيني عملياً، حيث دخلت الصين عام 1991 قائمة أكبر عشرة اقتصاديات في العالم لأول مره في تاريخها، واحتلت المركز العاشر في القائمة، وهو نفس العام الذي شهد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وانتهاء الحرب الباردة عام 1991، وبداية حقبة من الهيمنة الأمريكية المنفردة، ومنذ عام 1991، استمر الصعود الصيني، حتى استطاعت في عام 2010 أن تكون ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وسط توقعات بأن تحتل المركز الأول قبل عام 2030 (International Monetary Fund Reports, 1991-2010).

وأدركت الولايات المتحدة أن هذا النمو المتسارع سيعنى منافسة الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم، مما سيتبعه حتما تنافس سياسي وعسكري، أي أن صراعاً على الهيمنة على النسق الدولي مع الصين يدق الأبواب، وتبنت الولايات المتحدة في هذا الاطار استراتيجية متعددة المستويات تهدف لعرقلة الصعود الصيني، فعلى المستوى الاقتصادي، استخدمت الولايات المتحدة ما اطلقت عليه **(Selective Engagement Strategy)**، والتي تقضى بإدماج الصين في اقتصاديات السوق، مع غض الطرف عن استمرار النظام السياسي الحاكم في الصين بدون تغييرات سياسية تذكر، (Henry Kissinger, 2011, 147-198).

وعلى المستوى العسكري، استخدمت الولايات المتحدة استراتيجية الاحتواء **(Containment Strategy)**، حيث عملت الولايات المتحدة على استخدام شبكة حلفائها الآسيويين وقواعدها العسكرية المنتشرة في شرق آسيا لاحتواء وتطويق الصين كلياً. (حميداني يوسف، 2016، 58-69).

كما قام الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما بتبني الاستراتيجيه التي عرفت باسم **(Rebalance Strategy)**، (Sohail Amin,2011,32-89)، وتهدف لإعادة التوازن بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في شرق آسيا فيما عرف باسم (Pivot to Asia)، وكذلك **(Strategic Competition Strategy)** حيث انطلقت عدة حروب تجارية صريحة بين الطرفين خلال فترة رئاسة كل من أوباما وترامب، مثل (حرب العملات)، و(حرب الرقائق المعدنية)، (حرب أشباه الموصلات)، (حرب الملكية الفكرية)، (حرب الرسوم الجمركية) وغيرها، وكذلك إحياء تحالف كواد عام 2017 في عهد الرئيس ترامب، وتأسيس الولايات المتحدة في عهد الرئيس جو بايدن تحالف أوكوس في سبتمبر 2021،

واستضافة الولايات المتحدة لمؤتمر الآسيان في واشنطن في أبريل 2022 (Murray Hiebert,2020, 93-104).

وفى خضم ذلك، تظل قضية تايوان من بين القضايا الأهم بالنسبة للصين، وتتبع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن استراتيجية **(Strategic Ambiguity Strategy)**، فهي من ناحية تؤيد مبدأ الصين الواحدة الذي تنادى به الصين، وفى الوقت ذاته تعلن أنها سوف تدافع عن تايوان حال تعرضت لأي هجوم عسكري صيني، ثم تعود لتصرح بأنها ستقوم بتسليح تايوان بما يكفي للدفاع عن نفسها، ولكنها لن تتدخل تدخلاً عسكرياً مباشراً ضد الصين. (أحمد جلال محمود، 2022، 99 – 165).

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل البحثي الرئيسي: ما الاستراتيجيات الأمريكية لتحجيم الصعود الصيني والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كدولة مهيمنة؟ وما مدى فاعليتها؟

ويندرج تحت التساؤل البحثي الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية كالتالي:

1- ما عوامل القوة التي تعد من دعائم الهيمنة الأمريكية؟
2- كيف تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية مواطن القوة لديها ونقاط الضعف الصينية في تحجيم الصعود الصيني؟
3- ما مدى فاعلية الاستراتيجيات التي تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة النمو المتزايد للنفوذ الصيني؟

هدف البحث

يهدف البحث للإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي والتساؤلات البحثية الفرعية من خلال تحليل الاستراتيجيات المختلفة التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم الصعود الصيني، وكذلك بيان مدى فاعلية تلك الاستراتيجيات وأثرها تجاه الطموحات الصينية المختلفة.

منهج البحث

يستخدم البحث منهج (تحليل النظم) لمورتون كابلان من منظور أن قيادة النسق الدولي ستكون بمنزلة النقطة المركزية التي تدور حولها العلاقات الأمريكية الصينية، ومن ثم فإن الاستراتيجيات المختلفة التي تتبعها الولايات المتحدة بهدف الحفاظ على القيادة الأمريكية للنسق الدولي

ستكون (المدخلات)، بما يؤدي إلى (المخرجات) التي تتجسد في التأثير الذي تحققه تلك الاستراتيجيات بما يحقق في النهاية تحجيم الصعود الصيني.

خطة البحث

يتضمن البحث مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** استراتيجية التفاعل الانتقائي (Selective Engagement Strategy).
- **المبحث الثاني:** استراتيجية الاحتواء (Containment Strategy).
- **المبحث الثالث:** استراتيجية إعادة التوازن (Rebalance Strategy).
- **المبحث الرابع:** استراتيجية المنافسة الاستراتيجية (Strategic Competition Strategy).
- **المبحث الخامس:** استراتيجية الغموض الاستراتيجي (Strategic Ambiguity Strategy).
- **خاتمة:** وتتضمن أبرز ما خلصنا إليه من نتائج بصدد هدف البحث.

المبحث الأول

استراتيجية التفاعل الانتقائي (Selective Engagement Strategy)

وتقوم استراتيجية التفاعل الانتقائي – والتي أسسها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر – على إدماج الصين في النظام العالمي بدلاً من عزلها، مع تجنب الملفات الخلافية والتركيز على نقاط التعاون وذلك من خلال التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والمساعدات العسكرية، وتجنب ملفات الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان والنظام السياسي الشيوعي في الصين (Makar Taran, 2020, 23-41).

وشكلت زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الصين كأول زيارة رسمية لرئيس أمريكي إلى الصين في 21 فبراير 1972، بداية انطلاق استراتيجية التفاعل الانتقائي مع الصين، والتي وقع خلالها الطرفان (إعلان شنغهاي) الذي أكدا فيه على أهمية التطبيع الدبلوماسي بين البلدين، وأن تتعامل الولايات المتحدة مع الصين وفقاً لمبادئ التعايش السلمي وبغض النظر عن النظام الاجتماعي والسياسي في الصين، وأن لا يسعى أي من الطرفين للهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكانت الولايات المتحدة قد مهدت لزيارة نيكسون عن طريق تسهيل حصول جمهورية الصين

الشعبية على مقعد الصين الدائم في مجلس الأمن في 15 نوفمبر 1971 بعد أن كانت تتمتع به لسنوات (جمهورية الصين) في تايوان (Henry Kissinger, 2011, 163–211).

وفي ديسمبر 1978، تم التطبيع الكامل للعلاقات الدبلوماسية، وذلك من خلال (إعلان إقامة العلاقات الدبلوماسية الصينية الأمريكية)، ومع تولي دنج شياو بينج قيادة الحزب الشيوعي الصيني عام 1978، نفذت الصين عددًا جذريًا من التوجهات الرأسمالية وإصلاحات السوق، كما قام الرئيس كارتر بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع تايوان، واعترف بجمهورية الصين الشعبية باعتبارها السلطة الشرعية في الصين، وأيد مبدأ (الصين الواحدة) على عكس ما أطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي "مبدأ صينيتين" (Tiffany Barron, 2022, 71– 85).

وفي الإعلان المشترك الثالث في أغسطس 1982، أكدت إدارة ريغان التزام الولايات المتحدة بخفض تدريجي لمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان، كما وقع البلدان اتفاقية التعاون النووي عام 1985 والتي تعهدت فيها الولايات المتحدة بمساعدة الصين في أجندة التطوير النووي السلمي باستخدام التكنولوجيا الأمريكية، كما بلغت مبيعات الأسلحة الأمريكية لجمهورية الصين الشعبية 37 مليون دولار في ذات العام (David M. McCourt, 2021, 63 – 81).

كانت مذبحة ميدان تيانانمين عام 1989 تطبيقاً عملياً مباشرً على التفاعل الانتقائي الأمريكي مع الصين، فيما يتعلق بموقفها من قضايا الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، واختارت إدارة الرئيس الأسبق بوش الأب أن تتعامل مع الموقف على مستويين، المستوى الأول علني، فعلقت الحكومة الأمريكية الصادرات العسكرية ومبيعات الأسلحة الأمريكية إلى الصين، كما فرضت عقوبات تشمل إلغاء زيارات رفيعة المستوى كان مخطط لمسئولين أمريكيين بارزين القيام بها إلى الصين، أما المستوى الثاني فهو سري ويتمثل في الحفاظ على العلاقات مع الصين نظراً لأهميتها للمصالح الوطنية الأمريكية، وتجسد ذلك في إرسال مستشار الأمن القومي ونائب وزير الخارجية الأمريكي في مهمة سرية لإصلاح العلاقات في يوليو 1989، بعد عدة أسابيع فقط من الأحداث (Christy Jones, 2021, 32 – 52).

ومن جانب آخر، نجح بيل كلينتون خلال فترة رئاسته في إقناع الكونجرس لإصدار تشريعات تمنح الصين تجارة دائمة الامتيازات قادت في النهاية إلى حصول الصين على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية في 11 ديسمبر 2001 (Jeffrey Bader, 2018, 13 – 21).

أما في عهد بوش الابن، تعاونت الصين بشكل كامل مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب وضغطت على باكستان للسماح بفتح مجالها الجوي والبحري للولايات المتحدة بما يمكنها من ضرب قواعد تنظيم القاعدة في أفغانستان (Richard Lester, 2021, 33 – 50)، كما وضعت الصين جانبًا استيائها التاريخي تجاه التوسع البحري المحتمل لليابان في المنطقة ووافقت على تشغيل السفن اليابانية في المحيط الهندي لدعم الحرب ضد أفغانستان، وكانت الصين في ذلك تأمل في كسب دعم الولايات المتحدة في حملتها ضد الانفصاليين المسلمين في شينجيانغ، بينما كانت الولايات المتحدة مترددة في دعم جهود القمع التي تبذلها الصين بشأن الحركات الانفصالية في شينجيانغ (غزلان محمود، 2018، 165 – 190).

أما الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، فقد كان من أشد المؤيدين لتسهيل الحوارات وإبقاء المفاوضات حية عندما يتعلق الأمر بالصين، وأظهرت مشاركته في المنظمات الاقتصادية الحكومية الدولية محاولة لا هوادة فيها لدمج الصين في الأطر المؤسسية القائمة بالفعل والمتجاوزة للحدود مثل G7 وG20، ضمن استراتيجية التفاعل الانتقائي مع الصين ودمجها في النظام العالمي (Yuka Koshino, 2020, 18 – 32).

وبوصول الرئيس ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، تبنى استراتيجية مختلفة تماماً عن سابقيه، بل وأعلن نائبه مايك بنس رسمياً انتهاء استراتيجية التفاعل الانتقائي مع الصين أثناء إلقاءه محاضرة بمعهد هدسون في بكين في أكتوبر 2018.

رؤية تحليلية لاستراتيجية التفاعل الانتقائي (Selective Engagement Strategy):

1- كان قرار الولايات المتحدة في السبعينيات بتحويل علاقاتها مع الصين من المواجهة إلى التطبيع قراراً صائباً من أجل مواجهة الاتحاد السوفيتي، وأحسنت اختيار توقيت زيارة نيكسون في الوقت الذي شهدت العلاقات الصينية السوفيتية تدهوراً كبيراً.

2- لم تنجح الولايات المتحدة في فهم أن التعامل مع الصين ليس غرض في حد ذاته، ولكنها استراتيجية لتعزيز قوة الولايات المتحدة على المسرح العالمي من خلال العمل مع الصين للتنافس مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة.

3- بعد تطبيع الولايات المتحدة العلاقات مع الصين، ابتعدت استراتيجية التفاعل الانتقائي تدريجياً عن نية نيكسون وأهدافها الرئيسية، متأثرةً بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة، والمصالح وجماعات الضغط والضغوط الاقتصادية والمالية.

4- الإدارات الأمريكية من جورج بوش الأب لأوباما بالغت في تقدير قوتها بالمقارنة مع جمهورية الصين الشعبية من خلال التأكيد على النتائج الإيجابية لاستراتيجية التفاعل الانتقائي لكنها قللت جمعيها من أهمية العواقب السلبية لهذه الاستراتيجية.

5- فشلت الولايات المتحدة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة صعود الصين في الوقت المناسب حتى بعد أن حذرت المخابرات الأمريكية ومراكز الفكر الأمريكية من أن الصين أصبحت القوة الإقليمية في شرق آسيا وستحل في النهاية محل الولايات المتحدة في الهيمنة العالمية.

6- صعود الصين لم يكن نتيجة مباشرة لسياسة التفاعل الانتقائي في حد ذاتها، بل كان نتيجة لقصر نظر وإهمال الإدارات الأمريكية، وتأخرها في تقييم نتائج استراتيجية التفاعل الانتقائي، فلقد احتاجت الولايات المتحدة 46 عاماً لكي تدرك عدم نجاح استراتيجية التفاعل الانتقائي في تحقيق أهدافها بنجاح.

7- أثبتت التجربة أن ملف الرهان الليبرالي على الصين لم ينجح، حيث راهنت الولايات المتحدة على أن التفاعل مع الصين وإدماجها في النظام الليبرالي العالمي سيقود تدريجياً إلى تخلى الصين عن المبادئ الاشتراكية والشيوعية، وتبنيها القيم الليبرالية الغربية، وهو مالم يحدث، حيث إنه بالرغم من تحول الصين لاقتصاديات السوق والتجارة الحرة، لازال النظام السياسي في الصين متمسكاً بسياسة الحزب الواحد والمبادئ الشيوعية.

8- لم تنجح في منع الصعود الصيني أو حتى تنجح في تأخيره، بل استمر الصعود الصيني بوتيرة متسارعة (سميحة زروخي، 2017، 47 – 73).

9- كان باراك أوباما أول من أدرك أن استراتيجية التفاعل الانتقائي مع الصين غير كافية لتحقيق وحماية المصالح الأمريكية، حيث أدرك أنه يجب على الولايات المتحدة بناء ثقل موازن للقوة الصينية من خلال نظام تحالف نشط ومتعمق في شرق آسيا وتعزيز المؤسسات الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) J. Zhou, 2022, 263 – 292).

10- كان قرار إدارة ترامب بإنهاء استراتيجية التفاعل الاستراتيجي مع الصين والانتقال إلى استراتيجية المنافسة الاستراتيجية قراراً صحيحاً، حيث إن التوصيف الصحيح للصين بالنسبة للولايات المتحدة هو كونها منافس استراتيجي، وهو الوصف الذي مازالت إدارة الرئيس بايدن تستخدمه حتى بعد انتهاء فترة رئاسة ترامب، فقد أصبحت المنافسة مع الصين إجماع من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وتمثل المصالح الوطنية للولايات المتحدة، ولكن يجب أن تنظر الولايات المتحدة للمنافسة الاستراتيجية مع الصين على أنها استراتيجية لتعزيز قوتها و الحفاظ على هيمنتها العالمية (حذفاني نجيم، 2011، 123 – 154).

11- استمرت إدارة الرئيس جو بايدن في التوسع في استخدام وانتهاج سياسات مختلفة تجاه الصعود الصيني ولم تعود للعمل باستراتيجية التفاعل الانتقائي مع الصين.

12- استفادت الصين من ادماجها في النظام الدولي، حيث استفادت من حق النقض بوصفها عضو دائم بمجلس الأمن الدولي، كما ساعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية على تنمية الصادرات الصينية حول العالم وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الصين، مما قاد في النهاية إلى أن تصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وثاني أكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية بـ 859 مليار دولار (شيرين فرحات، 2019، 14 – 19).

المبحث الثاني

استراتيجية الاحتواء (Containment Strategy)

وتقوم على عزل الصين من خلال التطويق العسكري، ومنع وصولها إلى الأسواق الرئيسية، وقطعها اقتصاديا من بقية العالم بهدف شل تنمية الصين، وضمان استمرار الهيمنة الأمريكية على النسق الدولي، وذلك في إعادة لتطبيق أفكار جورج كينان عن احتواء الاتحاد السوفيتي (Indo – Pacific Strategy of the United States, 2022, 8-19).

أدركت الولايات المتحدة أن 90% من تجارة الصين تتم عبر البحار، فمضيق ملقا تمر من خلاله 85% من حركة التجارة الصينية، و80% من واردات الصين من النفط، و30% من وارداتها من الغاز الطبيعي، وهناك أيضاً مضيق هرمز الذي تمر من خلاله 60% من واردات الصين من النفط، و25% من وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، كما أن مضيق باب المندب تمر من خلاله 20% من التجارة الصينية، لذا عملت على وضع جميع طرق واردات الطاقة إلى الصين وكذلك طرق

التجارة الصينية تحت السيطرة الأمريكية، بما يحقق أحد الأهداف التالية (مداني ليلة، 2020، 17-21):

1- تمكين الولايات المتحدة من خنق الصين اقتصادياً وعسكرياً متى اقتضت الظروف ذلك.

2- تحقيق التفوق الاستراتيجي في حالة نشوب أي مواجهة عسكرية مباشرة بين الدولتين.

3- وضع الصين تحت ضغط وتهديد أمريكي دائم، بما يجبر الصين على الاستجابة للتوجهات الأمريكية خشية عواقب الاحتكاك بالولايات المتحدة.

4- دفع الصين للجوء للمواجهة العسكرية المباشرة مع الولايات المتحدة بهدف محاولة كسر الطوق العسكري حولها، بما يحقق خسائر كبيرة للاقتصاد الصيني تؤدي إلى تحجيم الصعود الصيني.

لذا كان أحد المكونات الرئيسية لاستراتيجية الاحتواء الأمريكية تجاه الصين هو إنشاء قوس عسكري حولها إلى حد امتلاكها 313 قاعدة عسكرية في شرق آسيا وحدها من أصل ما يقرب من 850 قاعدة عسكرية أمريكية حول العالم، أي بنسبة 37% من القواعد الأمريكية، وينقسم وجود القوات الأمريكية حول الصين تحت ثلاثة عناوين أساسية (الردع، خط دفاع أمامي، دعم للحلفاء) (طارق عزيزة، 2021، 19 – 28).

أهم القواعد / القوات العسكرية الأمريكية ضمن استراتيجية الاحتواء والتطويق العسكري للصين

الدولة	العدد	القواعد العسكرية / التجهيزات العسكرية
اليابان	24	فوتينما – كادينا – ميساو – يوكوتا – توري – فورت بوكنر – أيوا كوني – ساسبيو – يوكوسوكا – أتسوجي – ميساوا – ناها – ماكيميناتو – أواسي – شيلدز – ماكوتورياسو – كورتني– هانسن – شواب – جيساشي – هينوكو – غيمبارو – تينغان – أوكيناوا
كوريا الجنوبية	10	كونسان – أوسان – كارول – همفريز – ستانلي – كيسي – يونغ سان – ايجل – بوسان – يونجسان
الفلبين	5	أنطونيو باوتيستا – الباسا – فورت ماجسايساي – لومبيا – ماكتان بينيتو إيبوين
سنغافورة	1	سيمباوانغ
اندونيسيا	1	باتام

الدولة	العدد	القواعد العسكرية / التجهيزات العسكرية
جوام	2	أبرا – اندرسون
القوات الأمريكية:		
الاسم	التمركز	التكوين
الأسطول السابع الأمريكي	اليابان	330ألف مقاتل+50سفينة دعم + 3 حاملات طائرات مع كامل مجموعاتها القتالية المؤلفة من 180– 200 سفينة، و1500 – 2000 طائرة مقاتلة أنواع مختلفة + 45 غواصة نووية + 62 مدمرة + 4 سفن برمائية ضخمة
القيادة الأمريكية في المحيطين الهندي والهادي	جزر هاواي	- الأسطول الأمريكي في المحيط الهادي (200 سفينة + 5 حاملات طائرات + 1100 طائرة حربية + 130 ألف مقاتل). - مشاة البحرية في المحيط الهادي (86 ألف مقاتل + 640 طائرة مقاتلة أنواع). - القوات الجوية في المحيط الهادي (46 ألف مقاتل + 420 طائرة مقاتلة أنواع). - الجيش الأمريكي في المحيط الهادي (106 ألف مقاتل + 300 طائرة مقاتلة أنواع). 1200 عنصر من القوات الخاصة وقوات النخبة.
القواعد العسكرية الأمريكية في جزر هاواي	جزر هاواي	بيرل هاربور – بيلوز – فورت شافتر – سكوفيلد – هيكام – فورت دي روسسي – بوهاكولا – ويلر – ماوي– NCTEMS – باركينج ساندز – كونيا.

- الجدول من تصميم الباحث اعتماداً على مصادر مختلفة

وفي سياق متصل، تستخدم الولايات المتحدة قواعدها العسكرية حول الصين في شكل ما يعرف باسم سلاسل الجزر (Island Chains)، وتنقسم سلاسل الجزر الأمريكية حول الصين إلى ثلاثة سلاسل من الجزر، مع اتجاه لأن يكون هناك سلسلة رابعة وخامسة لاستكمال احتواء وتطويق الصين من كافة الاتجاهات الاستراتيجية (Leanne Bacon, 2019, 71 – 89)، وذلك كالتالي:

1- سلسلة الجزر الأولى:

تُعرَّف سلسلة الجزر الأولى بأنها سلسلة الجزر التي تبدأ في جزر كوريل، وتمتد عبر الأرخبيل الياباني، وجزر ريوكيو وتايوان، والجزء الشمالي الغربي من الفلبين (خاصة لوزون، وميندورو، وبالاوان) وتنتهي باتجاه بورنيو، وكانت تستخدم لتمتد إلى جزيرة سبراتلي والساحل الفيتنامي الجنوبي قبل حرب فيتنام، تعمل السلسلة أيضًا كحدود بحرية بين بحر الصين الشرقي وبحر الفلبين وبحر الصين الجنوبي وبحر سولو (حطاب عبد المالك، 2019، 13 – 32).

كانت نقطة المنتصف والجزء الرئيسي من السلسلة الأولى – ولا تزال – تايوان. نظرًا لأن سلسلة الجزر تتكون من سلسلة من الكتل الأرضية، فإنها تسمى أيضًا "حاملة الطائرات غير القابلة للغرق"، في إشارة خاصة إلى تايوان.

2- سلسلة الجزر الثانية:

هي سلسلة الجزر التي تكونت من جزر بونين اليابانية وجزر البركان، بالإضافة إلى جزر ماريانا، مارشال، غوام، بالاو، وتمتد إلى غرب غينيا الجديدة، السلسلة بمثابة الحدود البحرية الشرقية لبحر الفلبين، ونظرًا لوقوع سلسلة الجزر الثانية في الجزء الأوسط من غرب المحيط الهادئ، فإنها تعمل كخط دفاع استراتيجي ثانٍ للولايات المتحدة.

3- سلسلة الجزر الثالثة:

تبدأ في جزر ألوشيان وتمتد جنوبًا عبر وسط المحيط الهادئ باتجاه أوقيانوسيا، عبر جزر هاواي، وميكرونيزيا، وساموا الأمريكية وفيجي، لتصل إلى نيوزيلندا، وينظر إلى أستراليا بمثابة العنصر الأساسي في سلسلة الجزر الثالثة (Gerda Jakstaite,2020,12-21).

ومع إطلاق مبادرة (الحزام والطريق) الصينية، واهتمام الصين المتزايد بأفريقيا، ومع افتتاح أول قاعدة عسكرية صينية في الخارج في جيبوتي، هناك اتجاهات قوية داخل أجهزة صنع القرار الأمريكية ترى أنه يجب إضافة سلسلة جزر رابعة وخامسة لتقييد التمدد الصيني في المحيط الهندي، وستشمل السلسلة الرابعة المقترحة أماكن مثل لاكشادويب وجزر المالديف وديجو جارسيا لتعطيل نقاط طريق سلسلة اللؤلؤ نحو الخليج الفارسي مثل ميناء جوادر وهامبانتوتا.

في حين أن السلسلة الخامسة المقترحة ستنشأ من قاعدة كامب ليمونية الأمريكية في جيبوتي، حول القرن الأفريقي وعلى طول ساحل شرق إفريقيا بأكمله عبر قناة موزمبيق (بين موزمبيق ومدغشقر،

بما في ذلك جزر القمر) باتجاه جنوب إفريقيا، لتطويق القاعدة البحرية الصينية في جيبوتي وتخرب تجارة الصين مع إفريقيا (Hal Brands, 2020, 80 – 101).

رؤية تحليلية لاستراتيجية الاحتواء (Containment Strategy)

1- نجحت الاستراتيجية في تقييد تحركات البحرية الصينية وكذلك التحركات العسكرية لجيش التحرير الشعبي، وهو ما يخدم التوجهات الاستراتيجية الأمريكية بإبقاء الصين دوماً في وضع يمنح التفوق التكتيكي والاستراتيجي للولايات المتحدة (Usama Khalid, 2022, 9 – 22).

2- تقييد تحركات البحرية الصينية في كل من المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي يمنع الصين من امتلاك الهيمنة الإقليمية في شرق آسيا وهو ما تسعى إليه الصين طبقاً للرؤية الاستراتيجية الأمريكية، كما يحافظ على الهيمنة الأمريكية في إقليم الإندوباسيفيك) سوي ليان كولين، 2020، 4-9).

3- نجحت في إبقاء بحر الصين الجنوبي مياه دولية، داحضةً المحاولات الصينية لاعتباره مياه إقليمية صينية، وبذلك حرمت الولايات المتحدة الصين من حرية الملاحة البحرية وكذلك منعها من استغلال الثروات الطبيعية واحتياطيات الطاقة الكبيرة في بحر الصين الجنوبي.

4- المحافظة على الوضع المتوتر في بحر الصين الجنوبي وترقب الدول المطلة علية لأي تحركات عدوانية صينية يمنح الولايات المتحدة حلفاء إقليميين في جنوب شرق آسيا يسعون للدعم الأمريكي في مواجهة المخاوف من التحركات الصينية، مما يسمح بمزيد من القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة وإحكام تطويق الصين (اخلاص قاسم نافل، 2019، 15 – 20).

5- يحقق التواجد المكثف للقوات الأمريكية في منطقة الإندوباسيفيك اطمئنان الدول الحليفة للولايات المتحدة بأنها تحت مظلة الحماية الأمريكية مما يشجع حلفاء جدد للتعاون مع الولايات المتحدة (Bonny Lin, 2020, 121 -139).

6- تواجد القوات الأمريكية بكثافة حول الصين يسمح باستعراض قوة يحقق الردع حتى في ظل وقوع القواعد الأمريكية في مدي الصواريخ الصينية.

7- تستخدم الولايات المتحدة القطع البحرية الأمريكية في المنطقة في التحرش المستمر بالصين وانتهاك المياه الإقليمية الصينية في إثبات للتفوق الأمريكي والخضوع الصيني للهيمنة الأمريكية.

8- نجحت الاستراتيجية – رغم الصعود الاقتصادي الصيني، في المحافظة على افتقار الصين لباقي متطلبات القوة الشاملة مما لا يسمح لها بمنافسة الولايات المتحدة على الهيمنة على النسق الدولي.

9- لم تنجح استراتيجية الاحتواء في كبح النمو الاقتصادي الصيني واستمرت الصين في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية (Susan Shirk, 2022, 67 – 81).

المبحث الثالث

استراتيجية إعادة التوازن (Rebalance Strategy)

بالرغم من أن الإعلان الرسمي عن استراتيجية إعادة التوازن جاء في خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما أمام البرلمان الأسترالي في نوفمبر 2011، إلا أنه تم وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ الفعلي فور تولي أوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في 20 يناير 2009، وكان ذلك واضحاً للغاية في الزيارة الآسيوية التي قامت بها هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك والتي زارت فيها كل من (اليابان، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، الصين)، حيث انطلقت جولتها الآسيوية في 16 فبراير 2009 أي بعد 26 يوم فقط من تولي مهامها ضمن إدارة أوباما، كما يظهر ذلك في الزيارات الرسمية لأوباما نفسه الذي كان أول رئيس أمريكي على الإطلاق يزور الصين في زيارة رسمية في السنة الأولى لتولية الرئاسة الأمريكية والتي زارها في نوفمبر 2009، ووصل إجمالي زيارات أوباما لمنطقة شرق آسيا 28 زيارة في 8 سنوات هي فترتي رئاسة أوباما منها 3 زيارات للصين، كما زارت هيلاري كلينتون منطقة شرق آسيا 46 زيارة في 4 سنوات هي مدة تولي هيلاري كلينتون منصب وزيرة الخارجية الأمريكية منها 7 زيارات للصين (Anak Agung, 2014, 23 – 31).

ويتمحور فكر استراتيجية إعادة التوازن حول إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لتكون منطقة شرق آسيا والإندوباسيفيك على قمة أولويات الإدارة الأمريكية بدلاً من منطقة الشرق الأوسط– لذلك أطلق عليها (Pivot To Asia) – بعد أن استمر الشرق الأوسط على قمة أولويات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وتركز الاستراتيجية بشكل أساسي على 6 محاور هي (تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية، تعميق علاقات العمل مع القوى الناشئة بما في ذلك الصين، المشاركة مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، توسيع أُطر التجارة والاستثمار، إقامة وجود عسكري واسع النطاق، تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان)، ولم

تغفل استراتيجية أوباما لإعادة التوازن الجانب العسكري، حيث شملت إعادة انتشار القوات الأمريكية في العالم ليكون 60% منها في منطقة الإندوباسيفيك و 40% منها في بقية العالم (David Huang, 2016, 97 – 112).

وسيتم تناول ملامح استراتيجية إعادة التوازن من خلال التركيز على ثلاثة محاور كالتالي:

1- تنشيط التحالفات الأمنية والدفاعية القائمة.

2- إقامة تحالفات أمنية ودفاعية جديدة.

3- إقامة شراكات اقتصادية وتجارية واجتماعية موسعة.

أولاً: تنشيط التحالفات الأمنية والدفاعية القائمة

1- معاهدة (ANZUS):

وهي اتفاقية للدفاع المشترك بين أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة تم توقيعها في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا في 1 سبتمبر 1951، بغرض تقديم المساعدة المتبادلة في حالة العدوان ولتسوية الخلافات بالطرق السلمية، وتعبر كلمة (ANZUS) عن الحروف الأولى من أسماء الدول الثلاثة، عرضت الولايات المتحدة الاتفاق على أستراليا ونيوزيلاندا لتقدم لهم الحماية اللازمة في حالة إعادة التسلح الياباني، أي أن المعاهدة كانت موجهة بالأساس ضد اليابان، ثم استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، ومع نهاية الحرب الباردة ظلت المعاهدة غير نشطة وغير مفعلة إلى أن قام باراك أوباما أثناء زيارته لأستراليا في عام 2011 بإعادة تنشيطها وتفعيلها تجاه النفوذ الصيني (عامر هاشم عواد، 2021، 52 – 68).

2- الاتفاقيات الدفاعية والأمنية مع الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة في شرق آسيا

أ- اليابان:

(1) الاتفاقية الأمنية الأمريكية اليابانية: تم توقيعها على هامش توقيع معاهدة سان فرانسيسكو للسلام يوم 8 سبتمبر 1951، وهي اتفاق عسكري مدته 10 سنوات قابل للتجديد يتمحور حول نزع سلاح اليابان والاكتفاء بقوات الدفاع الذاتي اليابانية مع قيام الولايات المتحدة بمسئولية الدفاع عن اليابان ضد أي تهديدات، وفي المقابل تمنح اليابان للولايات المتحدة تسهيلات وامتيازات أمنية وعسكرية على الأراضي اليابانية.

(2) اتفاقية وضع القوات الأمريكية في اليابان: تم توقيعها في 19 يناير 1960، وبمقتضى المعاهدة اتفق الجانبان على مساعدة كل منهما للآخر في حالة وقوع هجوم مسلح على أراض تحت الإدارة اليابانية.

(3) معاهدة أوكيناوا: تم توقيعها في يونيو 1971 وتتضمن إعادة أوكيناوا لتكون تحت السيادة اليابانية وإنهاء الاحتلال الأمريكي للجزيرة والذي امتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على أن تحتفظ الولايات المتحدة في المقابل بقواعد ومنشآت عسكرية في أوكيناوا بلغت 75% من مساحة الجزيرة (Shazia Mehboob, 2018, 204 – 218).

(4) الاتفاق الإطاري للتعاون الدفاعي: تم توقيعه في عام 1981، ويحدد دور القوات المسلحة لكل دولة في الدفاع عن اليابان (اليابان لديها قوات للدفاع عن النفس، لكنها تمتنع عن أي مشاركة عسكرية بالخارج باستثناء قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة)، على أن تتحمل اليابان مسؤوليات أكبر في الدفاع عن البحار المحيطة بسواحلها، وتتعهد بدعم أكبر للقوات الأميركية في اليابان، وتعزيز قدراتها في الدفاع عن النفس، كما يتضمن تنفيذ واشنطن وطوكيو تدريبات عسكرية مشتركة (Danah Ali Alenezi, 2020, 73 – 88).

هذا وقد استقبل الرئيس بايدن في شهر أبريل 2021 رئيس الوزراء الياباني سوغا يوشيهيدي وجدد له التأكيد على متانة التحالف الذي أصبح حجر الزاوية للسلام والأمن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وحول العالم، وفي شهر يناير 2023، استقبل الرئيس بايدن رئيس الوزراء الياباني كيشيدا فوميو في واشنطن، وأكد الاثنان من جديد التزامهما بتعزيز الدفاعات ضد التحديات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأماكن أخرى، ومن جانب آخر، وفي عام 1989، كان قد اقر الكونجرس الأمريكي منح اليابان صفة (شريك استراتيجي من خارج الناتو)، وهي الصفة التي تتيح لحاملها التمتع بمزايا كبيرة تكاد تقارب نفس المزايا التي يتمتع بها أقرب حلفاء الولايات المتحدة (إسماعيل خليل، 2023، 99 – 126).

ب- كوريا الجنوبية:

(1) **معاهدة الدفاع المتبادل:** تم توقيعها في 1 أكتوبر 1953، يُلزم الاتفاق البلدين بتقديم المساعدة المتبادلة إذا واجه أي منهما هجومًا مسلحًا خارجيًا ويسمح للولايات المتحدة بوضع قوات عسكرية في كوريا الجنوبية بالتشاور مع حكومة كوريا الجنوبية.

(2) اتفاقية وضع القوات: تم توقيعها في 9 يوليو 1966، ونظمت الاتفاقية وضع القواعد العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية، ومنح تعديل الاتفاقية عام 2001 امتيازات جديدة للولايات المتحدة منها توسيع القاعدة العسكرية الأمريكية كامب همفريز، ومن جانب آخر، وفي عام 1989، كان قد اقر الكونجرس الأمريكي منح كوريا الجنوبية صفة (شريك استراتيجي من خارج الناتو)، (Kim Inhan 2015, 37 – 52).

ج- الفلبين:

(3) اتفاقية الدفاع المشترك: وتعد أقدم اتفاقيات الولايات المتحدة مع دول شرق آسيا، تم توقيعها في واشنطن في 30 أغسطس 1951، وتنص الاتفاقية على أن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن الفلبين، وفي المقابل فإن الفلبين ملتزمة بتقديم كل ما هو من شأنه الدفاع عن الولايات المتحدة ومصالحها ضد أي تهديد خارجي، وذلك يتضمن تقديم تسهيلات وامتيازات عسكرية حصرية على أراضي الفلبين لصالح الولايات المتحدة، وفي 28 أبريل 2014، تم مراجعة الاتفاقية وتنقيحها وإعادة توقيعها بمميزات إضافية للولايات المتحدة تمنحها حق استخدام مواقع عسكرية جديدة في الفلبين (Anisa Jane, 2023, 201).

(4) اتفاقية الدفاع المشترك المعزز: في 2 فبراير 2023، وقعت الولايات المتحدة والفلبين اتفاقية جديدة وذلك تحت اسم (اتفاقية الدفاع المشترك المعزز)، والتي بموجبها تمنح الفلبين الولايات المتحدة حق استخدام 4 قواعد عسكرية إضافية ليصل مجموع القواعد العسكرية الأمريكية في الفلبين إلى 9 قواعد، وتنص أيضاً الاتفاقية على أن تنفق الولايات المتحدة 82 مليون دولار لصيانة ورفع كفاءة القواعد العسكرية الخمس التي تستخدمها الولايات المتحدة بالفعل بالإضافة إلى 100 مليون دولار تدفعهم للجيش الفلبيني.

(5) اتفاقية (Partnership for Growth): وقعتها في أكتوبر 2011 هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية مع نظيرها الفلبيني، وتهدف الاتفاقية لتدعيم الروابط بين البلدين وتقوية العلاقات الدفاعية والأمنية، وفي يوليو 2017 تم تنقيح الاتفاقية وإضافة مزايا جديدة للولايات المتحدة تحت اسم (Partnership for Growth with Equity)، ومن جانب آخر، وفي عام 2003، كان قد اقر الكونجرس الأمريكي منح الفلبين صفة (شريك استراتيجي من خارج الناتو) (إياد خلف، 2023، 74 – 88).

د- سنغافورة:

لدى الولايات المتحدة وسنغافورة العديد من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية كالتالي:

- في عام 1977 تم توقيع اتفاقية تتعلق بإنشاء فريق مساعدة للتدريب الإداري للقوات الجوية الأمريكية في سنغافورة.
- في عام 2009 تم توقيع الاتفاقية المتعلقة بتبادل الأفراد العسكريين.
- في عام 2011 تم توقيع اتفاقيات الاستحواذ والخدمة الشاملة(ACSA) .
- في عام 2019 تم تجديد مذكرة التفاهم لعام 1990 بشأن استخدام الولايات المتحدة للمرافق في سنغافورة، وكذلك مذكرة التفاهم بشأن القوات الجوية لجمهورية سنغافورة، ومفرزة التدريب في قاعدة أندرسن الجوية في غوام (Peter Hurley, 2021, 21 – 43).

هـ- بابوا غينيا الجديدة، ميكرونيزيا، ماريانا، بالاو، جزر مارشال:

ترتبط تلك الدول مع الولايات المتحدة بميثاق الارتباط الحر (COFA)، وهو اتفاق دولي يسمح للولايات المتحدة باستخدام القوات الأمريكية بحرية في تلك الدول، والمطالبة بأراضي لقواعد عمليات، ولا يمكن لتلك الدول السماح لقوات عسكرية من أي دولة باستخدام أراضيها دون إذن من الولايات المتحدة، وتصبح الولايات المتحدة بدورها مسؤولة عن حماية تلك الدول، ومسؤولة عن إدارة جميع المعاهدات والشؤون الدفاعية الدولية لهم، ولكنها لا تعلن الحرب نيابة عنهم، كما لا يُسمح للولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية في أراضي تلك الدول، ولا يُسمح بتخزين هذه الأسلحة إلا في أوقات الطوارئ الوطنية أو حالة الحرب أو عند الضرورة للدفاع ضد هجوم فعلي أو وشيك على الولايات المتحدة أو تلك الدول، كما أنه يتم السماح لمواطني تلك الدول بالخدمة ضمن صفوف الجيش الأمريكي، دخل الميثاق حيز التنفيذ في 13 نوفمبر 1986، وتم تجديده في عام 2003 لمدة عشرون عاماً، وفي 18 مايو 2023 تم التجديد لعشرون عام أخرى (Gary Schmitt, 2021, 73 – 99).

و- تايلاند:

لدى الولايات المتحدة وتايلاند الاتفاقيات التالية المتعلقة بالدفاع: اتفاقية عام 1950 بشأن المساعدة العسكرية، وقانون الأمن المتبادل لعام 1951، والاتفاقية المتعلقة بالمنح بموجب قانون المساعدة الخارجية لعام 1961، واتفاقية الأمن العام للمعلومات العسكرية (GSOMIA) لعام 1983،

اتفاقية التشغيل البيني للاتصالات والأمن (CISMOA)، واتفاقيات الاستحواذ والخدمات الشاملة (ACSA) لعام 2014، هذا وفي عام 2003، اقر الكونجرس الأمريكي منح تايلاند صفة (شريك استراتيجي من خارج الناتو)، ومن جانب آخر، تنفذ تايلاند العديد من التدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة، منها مناورات كوبرا جولد، أكبر وأطول تمرين متعدد الجنسيات في المنطقة (Ashley Tellis, 2016, 44 – 91).

ز- اندونيسيا:

على الرغم من عدم وجود اتفاقيات أمنية أو عسكرية بين اندونيسيا والولايات المتحدة بسبب حرص اندونيسيا على أن تحافظ على مسافة متساوية في علاقاتها مع كل من الصين والولايات المتحدة، إلا أن هناك علاقات أمنية ودفاعية متميزة بين البلدين، وتستغل الولايات المتحدة قوة تلك العلاقات في تواجد عسكري كبير لقواتها بشكل غير دائم في صورة تدريبات عسكرية مشتركة مع اندونيسيا بشكل متوالي ومستمر، فمنذ عام 1989، أجرى سلاح الجو الإندونيسي وسلاح الجو الأمريكي في المحيط الهادئ تدريبات (Cope West) العسكرية، والتي تسمح بتبادل التكتيكات والتقنيات والإجراءات المتعلقة بالتدريب الجوي وتعزيز الاستقرار الإقليمي، كما تقوم القوات المسلحة الإندونيسية والجيش الأمريكي أيضًا بإجراء مناورات Garuda Shield التي تركز على قدرة التدريب على دعم السلام وعمليات الاستقرار، هذا بالإضافة إلى تدريبات متعددة الأطراف أو إقليمية أكبر تشمل التعاون والاستعداد والتدريب على الطوافات، مثل (CARAT) و Rim of the Pacific (RIMPAC) (عبد القادر دندن، 2020، 14 – 21).

ح- الهند:

في عام 2016، صنفت الولايات المتحدة الهند كشريك دفاعي رئيسي، مما ترتب عليه في عام 2018 ترقية الهند إلى المستوى الأول من ترخيص التجارة الاستراتيجي، والذي يسمح للهند بالحصول بدون ترخيص على مجموعة واسعة من التقنيات العسكرية الأمريكية.

يستمر التعاون التجاري الدفاعي بين الولايات المتحدة والهند في التوسع من خلال مذكرة اتفاقية التبادل اللوجستي(LEMOA) ، واتفاقية الاتصالات والتوافق والأمن(COMCASA) ، واتفاقية الأمن الصناعي (ISA)، مما دعم الزيادة في إجمالي التجارة الدفاعية الأمريكية مع الهند مما يقرب

من الصفر في عام 2008 إلى أكثر من 25 مليار دولار في عام 2022 (Michael Green, 2022, 82 – 99).

وفي نوفمبر 2019، أجرت الولايات المتحدة والهند تدريبات Tiger Triumph، وهي أول مناورة ثلاثية (برية وبحرية وجوية) بين البلدين، وخلال التدريبات التي استمرت أسبوعا، اشتركت قوات المارينز والبحارة الأمريكيين مع القوات من جميع القوات المسلحة الهندية الثلاثة للتدريب على الاستجابة للكوارث وتسليم المساعدات الإنسانية، وتشارك الهند أيضًا في تمرين حافة المحيط الهادئ (RIMPAC) الذي تقوده الولايات المتحدة وتمرين (MALABAR) الثلاثي مع الولايات المتحدة واليابان.

وتعمل الولايات المتحدة في علاقاتها مع الهند على استغلال التنافس الإقليمي بين الهند والصين والمخاوف الهندية من تمدد النفوذ الصيني في المحيط الهندي، وذلك بما يخدم المصالح الأمريكية تجاه الصعود الصيني ولخدمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في إقليم الإندوباسيفيك.

3- المعاهدة البريطانية الأمريكية (Five Eyes)

هي معاهدة متعددة الأطراف للتعاون في عملية استخبارات الإشارات، والمعروفة اختصاراً "FVEY"، تأسس رسمياً في 14 أغسطس 1941، وتشمل كل من (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزيلندا).

ومنذُ أوائل عام 2018، تشارك دول الأعين الخمسة المعلومات معَ مجموعة من الشركاء ذوي التفكير المماثل، مثل فرنسا وألمانيا واليابان، لمواجهة التَّهديدات الناشئة عن الأنشطة الخارجيَّة لكل من الصين وروسيا، فيما يعرف باسم (خمس عيون + ثلاثة) (زبيجنيو بريجنيسكي، 2017، 8 -17).

تتقاسم الدول الخمس أعمال الاستخبارات حول العالم كالآتي:

أستراليا: تراقب جنوب آسيا وشرق آسيا، كندا: وفر القرب الجغرافي لكندا من الاتحاد السوفيتي مزايا تنصت كبيرة خلال الحرب الباردة، وتواصل كندا مراقبة الداخل الروسي والصيني أثناء إدارة أصول المخابرات في أمريكا اللاتينية، نيوزيلندا: تُعد نيوزيلندا مسؤولة عن غرب المحيط الهادئ بالإضافة إلى جنوب شرق آسيا، وتحتفظ بمراكز استماع في الجزيرة الجنوبية في وادي وايوباي جنوب غرب بلنهيم، وعلى الجزيرة الشمالية في تانغيموانا، المملكة المتحدة: أوروبا، وروسيا الأوروبية،

والشرق الأوسط، وهونج كونج، الولايات المتحدة الأمريكية: تركز الولايات المتحدة على الشرق الأوسط وروسيا والصين، وذلك بالإضافة إلى منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا (Rosemary Foot, 2016, 66 – 70).

ثانياً: إقامة تحالفات أمنية ودفاعية جديدة

1- الحوار الأمني الرباعي (Quadrilateral Security Dialogue):

والمعروف اختصاراً بـ (QUAD)، هو حوار أمني استراتيجي بين أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة، بدأت فكرته عام 2007 من قبل رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، بدعم من رئيس الوزراء الأسترالي جون هوارد، ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، وتزامن مناقشة فكرة الحوار الرباعي مع تدريبات عسكرية مشتركة على نطاق غير مسبوق بعنوان تمرين (MALABAR) بين الولايات المتحدة والهند.

توقف (QUAD) في عام 2008، بعد انسحاب أستراليا خلال فترة رئاسة كيفين رود كرئيس للوزراء، وذلك على أثر مخاوف أسترالية من أن تكون أستراليا طرفاً في صراع أمريكي صيني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولكن بعد تولي جوليا جيلارد رئاسة الوزراء في أستراليا في عام 2010، تم استئناف التعاون العسكري المعزز بين الولايات المتحدة وأستراليا، مما أدى إلى وضع مشاة البحرية الأمريكية بالقرب من داروين، أستراليا، المطلة على بحر تيمور ومضيق لومبوك، وفي الوقت ذاته، واصلت الهند واليابان والولايات المتحدة إجراء التدريبات البحرية المشتركة (MALABAR) (Andrew Preston, 2013, 43 – 70).

وخلال قمة (ASEAN) لعام 2017 في مانيلا، وافق أعضاء (QUAD) الأربعة على إحياء الحوار الأمني الرباعي من أجل مواجهة الصين عسكريًا ودبلوماسيًا في منطقة المحيط الهادئ، وخاصة في بحر الصين الجنوبي.

وفي السنوات ما بين توقف الرباعي وإعادة إحياءه، واصل أعضاء المجموعة الرباعية التعاون على المستوى الثنائي أو الثلاثي، وأحيانًا مع مشاركة أعضاء من خارج الرباعية، كان هذا هو الحال بشكل خاص في التدريبات العسكرية المشتركة، حيث انضمت اليابان لأول مرة إلى تدريبات (Kakadu) الأسترالية و(Nichi Trou) البحرية في عامي 2008 و2009 على التوالي، وأجرت اليابان والهند لأول مرة تدريبات بحرية مشتركة في عام 2012، وانضمت أستراليا والهند إلى التدريبات

البحرية المشتركة، نفس الشيء في عام 2015، انضمت أستراليا إلى تمرين (Balikatan) بين الولايات المتحدة والفلبين لأول مرة في عام 2014، وفعلت اليابان الشيء نفسه في عام 2017، وانضمت اليابان لأول مرة إلى تمرين (MALABAR) الهندي في عام 2015، وانضمت اليابان لأول مرة إلى تمرين الدفاع الأمريكي المشترك (Talisman Saber) في 2015 (Brad Glosserman, 2016, 82 – 99).

التقى الرباعي خمس مرات في الفترة ما بين 2017–2019، وفي نيودلهي عام 2018، اجتمع رؤساء البحرية في اليابان والولايات المتحدة وأستراليا والهند معًا، وهو ما يعد من أولى المؤشرات على إحياء الهيكل الأمني للمجموعة الرباعية، وفي عام 2019، اجتمع أربعة وزراء في مدينة نيويورك لمناقشة إصلاح الرباعي، ثم مرة أخرى في بانكوك، ومع مطلع عام 2020، دعت الهند واليابان والولايات المتحدة أستراليا للمشاركة في المناورات البحرية ضمن مناورات (MALABAR)، ولكن تم تأجيل التدريبات بسبب جائحة كورونا، وفي مارس 2020، عقد أعضاء (QUAD) اجتماعاً مع ممثلين من نيوزيلندا وكوريا الجنوبية وفيتنام لمناقشة مقارباتهم تجاه جائحة كورونا، فيما أطلق عليه (QUAD+)، ومن جانب آخر، وبعد مناورات (MALABAR) البحرية لعام 2020، التقى وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو بأعضاء (QUAD) لمناقشة تحويل الترتيبات الأمنية بينهم إلى ناتو آسيوي، على غرار حلف شمال الأطلنطي (Robert Sutter, 2022, 101 – 127).

في 12 مارس 2021، عقد الرئيس الأمريكي بايدن أول اجتماع على مستوى القادة عبر تقنية الفيديو كونفرانس نظراً لظروف جائحة كورونا، تضمن الاجتماع مزيد من التطوير للمجموعة الرباعية وإطلاق مجموعات عمل (خبراء اللقاحات الرفيعة المستوى)، (مجموعة العمل المناخية)، (مجموعة العمل الحرجة والناشئة للتكنولوجيا)، كما أعلنت دول (QUAD) في بيان مشترك عن رؤيتها المشتركة لـ (Free and Open Pacific & Indian Oceans) القائمة على نظام بحري مستمد من القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة للبحار ويتم تطبيقه في بحار شرق وجنوب الصين، وذلك في مواجهة الادعاءات البحرية الصينية (عطا الله خيرت رهام، 2022، 102 – 134).

في 24 سبتمبر 2021، استضاف الرئيس الأمريكي جو بايدن القمة الثانية لـ (QUAD)، وأول اجتماع حضوري للقادة، في البيت الأبيض بواشنطن، مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، ورئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، ورئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوجا.

وفي 4 مارس 2022، عُقدت القمة الثالثة للقادة عبر الفيديو كونفرنس، وخلال الاجتماع أكد القادة من جديد التزامهم بأمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كما ناقشوا الصراع المستمر والأزمة الإنسانية في أوكرانيا، وفي 24 مايو 2022، استضاف رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا القمة الرابعة لقادة الرباعية والاجتماع الحضوري الثاني في طوكيو باليابان، وفي 20 مايو 2023، وعلى هامش اجتماع قمة مجموعة الدول السبع G7، التقى القادة حضورياً للمرة الثالثة، كما اجتمع كبار القادة العسكريين من الدول الأعضاء في كاليفورنيا في 15–17 مايو 2023، لمناقشة أمن المحيطين الهندي والهادئ (حسام مطر، 2023، 55 – 69).

هذا وقد دعمت الولايات المتحدة إعادة إحياء (QUAD) ضمن استراتيجيتها لإعادة التوازن، وذلك في محاولة للتكيف مع الصين، من خلال إنشاء سلسلة من التحالفات بين الدول المعترف بها على أنها ديمقراطية من قبل الولايات المتحدة بما يعزز المصالح الأمريكية الخاصة، كما أنه محاولة للتكيف مع الاتجاه العالمي نحو التعددية القطبية وهو ما يحسب للولايات المتحدة من حيث مجاراة الاتجاه العام نحو نسق دولي متعدد الأقطاب بدلاً من فقدان الهيمنة كلياً (Sidra Karamat, 2017, 30 –41).

2– تحالف (AUKUS):

هو اتفاق أمني ثلاثي بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يركز على زيادة القدرة العسكرية الأسترالية في مواجهة القدرات الصينية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، تم الإعلان عنه في 15 سبتمبر 2021، وبموجب الاتفاق، تساعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أستراليا في الحصول على غواصات تعمل بالطاقة النووية، والتعاون في الآليات الإلكترونية المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات الكمية، والقدرات تحت سطح البحر، والفرط صوتي والمضاد للفوق صوتي، والحرب الإلكترونية، والابتكار، ومشاركة المعلومات(إيهاب سليمان، 2021، 18 –29).

وفي 13 مارس 2023، التقي قادة الدول الثلاث في قاعدة سان دييجو البحرية بولاية كاليفورنيا، وعقب اللقاء صدر بيان مشترك من القادة الثلاثة تم الإعلان خلاله عن برنامج صفقة الغواصات النووية لأستراليا والذي يتضمن تزويد أستراليا بعدد 7 غواصة نووية بتكنولوجيا (أمريكية – بريطانية) متطورة للغاية في مدي زمني يمتد حتى عام 2040.

إضافة إلى ذلك، حدد القادة الثلاثة الذكاء الاصطناعي والقدرات السيبرانية والحوسبة الكمية كمجالات ذات أولوية لمثل هذا التعاون، جنباً إلى جنب مع تطوير ومشاركة القدرات العسكرية الأخرى

مثل الصواريخ بعيدة المدى والأنظمة تحت الماء، وتسعى أستراليا للحصول على دعم الولايات المتحدة والمعرفة الفنية لتطوير مشروع الأسلحة الموجهة والذخائر المتفجرة لتصنيع صواريخ هجومية بعيدة المدى في أستراليا؛ وتعمل كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة على تطوير مركبات كبيرة بدون طاقم تعمل تحت الماء (Unmanned Underwater Vehicles) للعمل جنبًا إلى جنب مع المنصات المأهولة في مهام جمع المعلومات الاستخبارية والاستطلاع.

ستسمح قدرات الغواصات النووية لأستراليا بنشر أسطولها البحري المستقبلي في مواقع بعيدة في المحيطين الهندي والهادئ لفترات زمنية أطول، بما في ذلك النقاط الساخنة الجيوسياسية مثل بحر الصين الجنوبي وأجزاء من الأرخبيل الياباني، كما توفر التكنولوجيا (الأمريكية – البريطانية) لأستراليا زيادة كبيرة في قوة الضربة القائمة على الغواصات، بالنظر إلى أن هذه المنصة يمكن أن تحمل أكثر من 40 صاروخ هجومي من طراز توماهوك، حيث سيكون هذا له دور كبير لتدعيم قوات الدفاع الأسترالية فيما يخص قدرات الضربة بعيدة المدى، مما يمكّن أستراليا من تعريض القوات الصينية بشكل مستقل وجماعي للخطر عبر مجموعة من السيناريوهات الإقليمية (Ralf Emmers, 2023, 44 – 60).

ثالثاً: إقامة شراكات اقتصادية وتجارية واجتماعية موسعة:

ويعد من أبرز ما قامت به الولايات المتحدة في ذلك السياق هو تدعيم المشاركة الأمريكية في منظمة (ASEAN)، فبالرغم من تأسيسها في 8 أغسطس 1967، وانضمام الولايات المتحدة في عام 1977 بصفة (Dialogue Partner)، إلا أنه في عام 2008 ومع تولى باراك أوباما الرئاسة الأمريكية وإطلاق استراتيجيته الخاصة بإعادة التوازن، كانت الولايات المتحدة هي أول دولة غير عضو تقوم بتعيين مندوب دائم لها في المنظمة، وفي عام 2009، كان أوباما هو أول رئيس أمريكي على الإطلاق يقوم بحضور قمتها السنوية، كما قام في نفس العام بالتوقيع على (the Treaty of Amity and Cooperation in Southeast Asia) والتي تعد الوثيقة الدبلوماسية الأساسية للمنظمة، وفي عام 2010، أصبحت الولايات المتحدة أول دولة على الإطلاق غير عضو في المنظمة تقوم بتعيين بعثة دائمة لها في المقر الرئيسي في جاكرتا/ إندونيسيا، وفي أكتوبر عام 2010، قامت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك لأول مرة بحضور القمة السنوية، وفي عام 2011، كانت الولايات المتحدة أول دولة غير عضو تقوم بتعيين مستشارين عسكريين وضباط اتصال لها في

مقر المنظمة في جاكرتا، وفي عام 2013، أطلق أوباما مبادرته لتدريب شباب دول المنظمة، والتي عرفت باسم "مبادرة قادة جنوب شرق آسيا الشباب" (YSEALI) ، وهو برنامج بدأه أوباما بنفسه شخصيًا يهدف لبناء القدرات ويسعى إلى تطوير مهارات المشاركين فيه والسماح لهم بتشكيل شبكات مع أقرانهم في جنوب شرق آسيا، وبالتالي تعزيز التكامل الإقليمي – كل ذلك بهدف تمكين الشباب من تطوير مجتمعاتهم، وهي المبادرة التي تدرب فيها حتى عام 2016 ما يزيد عن مائة ألف من مواطني دول (ASEAN)، وتشمل المبادرة البرامج الأخرى مثل برنامج فولبرايت، وبرنامج الزائر الدولي، وبرنامج كينيدي– لوغار لتبادل الشباب والدراسة (Zhu Feng, 2017, 20 –32).

وفي عام 2014، عقدت الولايات المتحدة قمة في هاواي على مستوى وزراء دفاع دول المنظمة، وفي عام 2015، وأثناء حضور القمة السنوية في كوالالمبور/ ماليزيا، أعلنت الولايات المتحدة رفع مستوى علاقتها مع المنظمة إلى الشراكة الاستراتيجية، وفي فبراير عام 2016، استضافت الولايات المتحدة أول قمة للمنظمة على الأراضي الأمريكية، وفي عام 2017، احتفلت الولايات المتحدة احتفالاً خاصاً بمناسبة مرور 40 عاماً على العلاقات بينها وبين المنظمة.

بعد تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة لم يمارس نفس قدر اهتمام أوباما، ولكن مع تولي جو بايدن الرئاسة الأمريكية عاد للاهتمام بـ (ASEAN)، وكان من مظاهر ذلك عقد قمة خاصة لقادتها في واشنطن في 12 مايو 2022، كما حضر قمة المنظمة في كمبوديا في 12 نوفمبر 2022 حيث تم إعلان رفع مستوي العلاقات بين الولايات المتحدة والمنظمة إلى الشراكة الاستراتيجية الكاملة، إضافة إلى ذلك، قام أوباما بالانضمام إلى (East Asia Summit) أثناء حضوره القمة السادسة للمنتدى في اندونيسيا في عام 2011، وسبق ذلك حضور هيلاري كلينتون في عام 2010 القمة السابعة للمنتدى والتي عقدت في فيتنام.

ومن جانب آخر، قام أوباما بتأسيس (اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ) (Transpacific Partnership)، وهي اتفاقية تجارية بين 12 اقتصادا في منطقة المحيط الهادئ، وتضم كل من (أستراليا، بروناي، كندا، تشيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو، سنغافورة، فيتنام، الولايات المتحدة)، تم التوقيع على الاتفاقية في 4 فبراير 2016 ولكن لم تتم المصادقة عليها في الكونجرس الأمريكي، حيث عارضها العديد من الديمقراطيين والجمهوريين، بما في ذلك مرشحي الحزب الرئيسيين للرئاسة آنذاك، دونالد ترامب وهيلاري كلينتون، وبعد توليه منصبه، سحب الرئيس المنتخب حديثًا

دونالد ترامب رسميًا الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ في يناير 2017 بعد 4 أيام فقط من تولية الرئاسة (أمينة فلاح، 2017، 201 – 234).

رؤية تحليلية لاستراتيجية إعادة التوازن (Rebalance Strategy):

سيتم التحليل من خلال دراسة الاستراتيجية عبر ثلاثة أبعاد (التأثير السياسي / العسكري)، (التأثير الاقتصادي)، (التأثير الاجتماعي/ الثقافي)، وذلك كالتالي:

1- **التأثير السياسي / العسكري:** كان تركيز استراتيجية أوباما لإعادة التوازن هو توسيع الوجود العسكري الأمريكي عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك لسببين، أولاً: سعي الدول الآسيوية بشكل متزايد إلى تواجد أميركي أكبر في المنطقة ليكون بمثابة ثقل موازن للسياسة الخارجية القوية لبكين، ثانياً: أصبحت الولايات المتحدة تنظر إلى الصين باعتبارها منافستها الرئيسية للهيمنة الإقليمية، نظرًا لوضع الأخيرة كقوة صاعدة، ومن أجل تحقيق ذلك، سعت واشنطن إلى تعزيز الاتفاقيات العسكرية الحالية مع حلفائها القدامى، وبالتحديد، الفلبين، وأستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، مع إقامة علاقات جديدة مع ما يسمى "الشركاء الناشئين" مثل إندونيسيا، ماليزيا وسنغافورة وفيتنام، وبشكل عام، عملت هذه التحالفات العسكرية على تعزيز الموقف الدفاعي للولايات المتحدة في المنطقة.

على الرغم من هذا، فإن الدول التي تعاونت معها الولايات المتحدة في شرق آسيا لتعزيز أمنها في مواجهة الصين قد تجاهلت الاستمرار في مطالبة الصين بمطالبها في بحر الصين الجنوبي، بعد أن وجدت أن مطالبتها الصين بتلك المطالب سيؤدي لخسائر اقتصادية فادحة تلحق بها نتيجة للعلاقات الاقتصادية الصينية الوثيقة للغاية مع تلك الدول، مما أثار شكوكاً كبيرة حول مدى نجاح وفاعلية استراتيجية إعادة التوازن (Lora Karadocheva, 2017, 87 – 99).

2- **الأثر الاقتصادي:** خطط أوباما لأن تكون اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) الركيزة الاقتصادية الأساسية لاستراتيجية إعادة التوازن، فهي تلغي أو تخفض التعريفات الجمركية، وتخفض تكلفة التجارة، وتضع معايير جديدة وعالية للتجارة العالمية، حيث نظرت إدارة أوباما لها على أنها اتفاقية تجارية عالية المستوى للقرن الحادي والعشرين توفر منافسة عادلة وحماية قوية للعمال والبيئة والملكية الفكرية وحقوق الإنسان، وهدف أوباما من خلالها إلى التأكد من أنها تكتب قواعد التجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بحيث تلعب الدول الأخرى وفقًا للقواعد

الأمريكية والقيم الأمريكية، بحيث تضمن واشنطن أنها – وليس بكين – قادرة على ممارسة نفوذها في المنطقة.

ومع ذلك، ومع انسحاب ترامب من الاتفاقية، لم تجد دول المنطقة شريكاً تجارياً واقتصادياً سوى الصين مما مثل ضربة كبيرة لطموحات واشنطن لكتابة قواعد التجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهدم أي تأثير اقتصادي وتجاري لاستراتيجية إعادة التوازن (Peter Chalk, 2016, 73 – 88).

3- **التأثير الاجتماعي/ الثقافي:** بالإضافة إلى جوانبها السياسية والاقتصادية، هناك ركيزة أخرى غالباً ما يتم إغفالها ولكنها أساسية في استراتيجية إعادة التوازن في آسيا وهي تقوية العلاقات الشعبية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، وكما كتبت سوزان رايس، مستشارة الأمن القومي للرئيس أوباما، فإن "إعادة التوازن في آسيا لا تتعلق فقط بمشاركتنا مع الحكومات الأخرى، ولكن لابد لنهجنا التعامل مع الناس في جميع أنحاء المنطقة ".

ومن بين الأبعاد الثلاثة التي تم تحليل استراتيجية إعادة التوازن من خلالها، يمكن القول إن البعد الاجتماعي والثقافي هو الأكثر فاعلية، فمن خلال (YSEALI)، أصبحت الولايات المتحدة قادرة على الانخراط في شكل من أشكال الدبلوماسية الثقافية حيث تكون قادرة على كسب قلوب وعقول المشاركين فيها وغرس الأعراف والقيم الأمريكية فيهم، وبذلك قد تكون واشنطن قادرة على التأثير على هؤلاء الأفراد لتبني مواقف مؤيدة للولايات المتحدة والاستفادة من هذه الشبكة لدعم مصلحتها الوطنية في المستقبل.

في النهاية، يمكن القول إن استراتيجية أوباما لإعادة التوازن في آسيا أسفرت عن نتائج متباينة، فعلى الرغم من أن واشنطن نجحت في تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلا أنها فشلت في منع بكين من انتهاك القانون الدولي بشأن بحر الصين الجنوبي، كما أنها فشلت في منع بكين من إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة للغاية مع دول المنطقة، وعلى الرغم من أنها نجحت في إقامة علاقات أوثق بين الناس، إلا أنها لم تتمكن من متابعة صفقة تجارية مقترحة تضمن مصالحها الاقتصادية (Andrew McDonald, 2014, 31 – 53).

المبحث الرابع

استراتيجية المنافسة الاستراتيجية (Strategic Competition Strategy)

هي الاستراتيجية التي أعلن عنها بشكل رسمي مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي في 4 أكتوبر 2018 أثناء إلقاءه محاضرة بمعهد هدسون في بكين، عندما أعلن عن إنهاء حقبة استراتيجية

التفاعل الانتقائي مع الصين، وعدم فاعلية التعامل مع الصين من منطلق الشراكة وإعادة التوازن، وانه يجب النظر إلى الصين من منظور أنها منافس للولايات المتحدة وبالتالي التعامل معها من منطلق المنافسة الاستراتيجية (He Kai Li, 2021, 13 – 20).

وبشكل عام، حافظت استراتيجية المنافسة الاستراتيجية على مكتسبات الاستراتيجيات المختلفة والتي سبق للإدارات الأمريكية المتعاقبة التفاعل مع الصين من خلالها، حيث حافظت على مكاسب كل من استراتيجية (التفاعل الانتقائي، الاحتواء)، وكذلك مكاسب كل من (البعد السياسي / العسكري، البعد الاجتماعي) لاستراتيجية إعادة التوازن، ولكن كان من أبرز المتغيرات في استراتيجية المنافسة الاستراتيجية عما سبقها من استراتيجيات هو البعد التجاري والاقتصادي، حيث انسحب ترامب من (اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ) بعد 4 أيام فقط من تولية رئاسة الولايات المتحدة، وهي التي كانت الركيزة الاقتصادية والتجارية الأساسية لاستراتيجية إعادة التوازن، وأطلق بدلاً منها عدة حروب تجارية / تكنولوجية استهدفت الاقتصاد الصيني – (حرب العملات، حرب الرسوم الجمركية، حرب الملكية الفكرية، حرب الرقائق المعدنية، حرب أشباه الموصلات)، حيث كانت تلك الحروب التجارية / التكنولوجية أبرز سمات استراتيجية المنافسة الاستراتيجية (Adam Saud, 2022, 72 – 95).

أولاً :النزاع التجاري الأمريكي الصيني:

بات الدين الامريكي أضخم من اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية نفسه ووصل إلى 31,4 تريليون دولار في يونيو 2023، بينما كان قد وصل إلى 22 تريليون دولار في عهد دونالد ترامب، واستخدمت الولايات المتحدة الامريكية السياسة الحمائية التي تقيد حركة التجارة الدولية والتي كان الهدف منها حماية الشركات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية، إضافة الى ان الحمائية طريقة تستخدم لموازنة العجز التجاري، ويعد النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين أحد الآثار الجانبية للحمائية (Stephanie Winkler, 2022, 44 – 60).

تتهم الولايات المتحدة الامريكية الصين منذ عام 2006 بأنها تستخدم السياسة التجارية الحمائية كالإعانات والدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الصينية لمصدريها المحليين من خلال تقديم القروض بفوائد مخفضة او دعم حكومي غير معلن إضافة للحوافز الضريبية عززت القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية، وفي عهد الرئيس الامريكي السابق (باراك أوباما) عام 2009، قامت الولايات المتحدة بفرض تعريفات جمركية على الإطارات الصينية حيث كانت الزيادة في واردات الإطارات الصينية تضر بالصناعة المحلية في الولايات المتحدة، فيما اعتبرت تلك الزيادات الجمركية البداية الحقيقية لـ (حرب الرسوم الجمركية) بين البلدين، وقد ردت الصين بالمثل وفرضت ضرائب تصل الى 105% على أقدام الدجاج الامريكية في نفس العام، ووجد معهد بيترسون للاقتصاد الدولي

ان قرارات اوباما احتفظت بـ 1200 وظيفة في قطاع الإطارات، لكن المستهلكين دفعوا 900 ألف دولار مقابل وظائف باهظة الثمن للحفاظ على كل وظيفة، وكتب دونالد ترامب على صفحته في تويتر في سبتمبر عام 2011 وقبل ترشحه للرئاسة الأمريكية" الصين ليست حليفة ولا صديقة، إنها تريد ان تهزمنا وتملك بلادنا"، وعندما تم تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة عام 2017 تبنى شعار (أمريكا أولاً)، وهذا ما أطلق شرارة الحرب، فقد أطلق ترامب حربا تجارية على العديد من الجبهات العالمية وخاصة مع الصين، إذ سعى الى خفض العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين بمقدار 200 مليار دولار سنويا بشكل مستدام، حيث كان العجز التجاري الامريكي مع الصين يبلغ حوالي 376 مليار دولار عام 2017، وذلك من خلال تقليل استهلاك السلع الصينية وتقليل استيرادها ودعم الصناعة المحلية لمنحها القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وخلق صناعات في قطاعات جديدة مثل قطاع الطاقة المتجددة وقطاع التكنولوجيا الحيوية (Lee Shu Kam, 2019, 82 – 99).

عملت الولايات المتحدة الامريكية على عقد صفقة تجارية مع الصين من شأنها ان تمنح الشركات الامريكية القدرة على الوصول بشكل أفضل الى اسواق الزراعة والطاقة واسواق المال في الصين، بينما يمكن للصين ان تبيع الدواجن المطبوخة الى الولايات المتحدة، وفتح الممثل التجاري للولايات المتحدة تحقيقا في بعض إجراءات الحكومة الصينية وسياساتها وممارساتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية والابتكار، مما دعا الولايات المتحدة الامريكية ان تفرض معدل الرسوم بنسبة 30% على الألواح الشمسية و20% على الغسالات في عام 2018 ما أدى الى غضب الصين كونها تعتبر واحدة من اكثر الدول المصنعة لهاتين السلعتين ومن بين اكثر السلع التي تصدر الى الولايات المتحدة، كما فرضت الحكومة الامريكية تعريفة جمركية بنسبة 25% على الصلب و10% على الألمنيوم، وقام الممثل التجاري للولايات المتحدة بفتح تحقيق في تطبيق التعريفات الجمركية على البضائع الصينية والذي يتراوح بين50 – 60 مليار دولار كون الجانب الأمريكي يرى أن الممارسات التجارية للصين غير عادلة على مر السنين، وقد أدرج أكثر من 1300 سلعة من الواردات الصينية لتخضع للرسوم الجمركية عام 2018 وكان رد الصين بفرض رسوم جمركية على 128 منتجا مستورداً من الولايات المتحدة الامريكية منها الألمنيوم والطائرات والسيارات ولحم الخنزير وفول الصويا، وصرح ترامب في الشهر ذاته انه سيفرض المزيد من الرسومعلى الواردات الصينية بقيمة 100 مليار دولار (Xinquan Tu, 2020, 18 – 31).

جرت محادثات تجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية وافقت بموجبها الصين على الحد من العجز التجاري للولايات المتحدة معها والبالغ 376 مليار دولار من خلال زيادة الواردات الامريكية، لكن البيت الأبيض أعلن انه سيفرض رسوماً على منتجات التكنولوجيا الصينية وقالت الصين بأنها سوف توقف المحادثات التجارية مع واشنطن إذا ما تم فرض هذه الرسوم، أعلنت الولايات

المتحدة الامريكية انها ستفرض تعريفة جمركية بنسبة 25 % على 50 مليار دولار من الصادرات الصينية من أوائل يوليو 2018، وفرض تعريفة اضافية بنسبة 10% على الواردات من الصين مقابل 200 مليار دولار اضافية في حال ردت الصين، وقد ردت الصين بالفعل بتعريفات جمركية طالت 50 مليار دولار من البضائع الامريكية، وقد اتهمت وزارة التجارة الصينية الولايات المتحدة الامريكية بإشعال حرب تجارية ولوحت بفرض رسوم مماثلة على الواردات الامريكية، حيث دخلت التعريفات الجمركية الامريكية على السلع الصينية حيز التنفيذ بقيمة 34 مليار دولار، وفرضت الصين تعريفات مضادة على المنتجات الامريكية بقيمة مماثلة (Michael Raska, 2019, 12 – 21).

نشرت الولايات المتحدة قائمة اولية بقيمة 200 مليار دولار اضافية على البضائع الصينية الخاضعة للتعريفة الجمركية بنسبة 10% وتعهدت الصين بالرد برسوم بقيمة 60% مليار دولار من البضائع الامريكية، ونشر مكتب الممثل التجاري الامريكي قائمته النهائية المكونة من 279 منتجا صينيا بقيمة 16 مليار دولار وتخضع للرسوم الجمركية بنسبة 25% في أغسطس 2018، وقد فرضت الصين تعريفة مماثلة، وفي شهر سبتمبر من نفس العام أعلنت الولايات المتحدة الامريكية تعريفة جمركية بنسبة 10% على البضائع الصينية بقيمة 200 مليار دولار ستبدأ في الرابع والعشرين من الشهر نفسه لتصل الى 25% بحلول نهاية العام، كما هددت بتعريفات اضافية بقيمة 267 مليار دولار على الواردات إذا اتخذت الصين تدابير انتقامية وقد ردت الصين بفرض رسوم بنسبة 10% على الواردات الامريكية بقيمة 60 مليار دولار أمريكي (Budi Setiawan, 2021, 33 – 41).

وفي نهاية عام 2018 تم الإبلاغ عن تأجيل الزيادات المتوقعة في التعريفات من قبل الجانب الامريكي، وقال البيت الابيض إن الأطراف ستبدأ على الفور مفاوضات لمدة ثلاثة أشهر حول التغييرات الهيكلية في نقل التكنولوجيا القسري وحماية الملكية الفكرية، في مارس عام 2019 وفي الموعد النهائي لإبرام اتفاقية تجارية بين الطرفين، وفي حال فشل الاتفاق ستفرض الولايات المتحدة 25% من الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية بقيمة 200 مليار دولار، واشتدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين حتى شهر مايو عام 2019 بعد انتهاء المحادثات التجارية مبتعدين عن اتفاق وشيك كان الطرفان على وشك إبرامه، وقال المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية (جاو فينج) في بكين " : إن الولايات المتحدة تواصل تصعيد التوتر التجاري وتتسبب في الكثير من الصعوبات وهو ما ألحق الضرر بالمحادثات التجارية، وأضاف إن التحركات الخاطئة من جانب الولايات المتحدة اضرت بالمحادثات وأجبرت الصين على اتخاذ خطوات مضادة، مشيراً الى ان الصين تأمل في أن تصحح الولايات المتحدة أخطاءها، واتهم نائب وزير الخارجية الصيني(شانج هانهوي)الولايات المتحدة الامريكية بممارسة (الارهاب الاقتصادي) ضد بلاده، حيث ادرجت الادارة الامريكية شركة Huawei في قائمتها السوداء والتي تحظر على الشركات الامريكية التعاون مع

الشركة الصينية في مجال نقل المعدات والبرامج والخدمات الفنية دون موافقة مسبقة من وزارة التجارة الامريكية، وهو ما عرف فيما بعد باسم (حرب الرقائق الالكترونية / أشباه الموصلات) (Pablo Fajgelbaum, 2022, 65 – 71).

وبانتهاء الفترة الرئاسية لترامب ووصول جو بايدن لمقعد الرئاسة الأمريكية، أعلن بايدن في سبتمبر 2022 استمرار القيود الأمريكية التجارية المفروضة على الصين بدون تغيير، وذلك بعد أن سبق وصرح أنه يدرس تخفيفها أو إلغائها بالكامل.

ثانياً : دوافع النزاع التجاري الامريكي الصيني:

1- الدافع الاقتصادي (عجز الميزان التجاري والمديونية): تعاني الولايات المتحدة من عجز تجاري مزمن مع العديد من شركائها التجاريين الذين يتمتعون بميزة نسبية في انتاج منتجات مختلفة ومتعددة وأهم هؤلاء الشركاء هم الصين وكندا والمكسيك واليابان وألمانيا، اضافة الى دول أخرى تصدر للولايات المتحدة الامريكية أكثر مما تستورد نظراً لعدم حاجتها للمنتجات الامريكية، حيث وصل العجز الى 891 مليار دولار في يونيو 2023، وأن ما نسبته 65% منه يعود للتجارة مع الصين، وهذه الزيادة في العجز استمرت على الرغم من اتباع الولايات المتحدة الامريكية سياسة الحمائية التجارية التي كان من المأمول ان تقلل من واردات الولايات المتحدة الامريكية وتحسين وخفض العجز في الميزان التجاري (P.K.Mallick, 2021, 98 – 112).

إن العجز التجاري الامريكي مع الصين يعود في المقام الأول الى قدرة الصين على إنتاج العديد من المنتجات بتكلفة أقل بكثير مقارنة بالمنتجات المشابهة والمصنعة في الولايات المتحدة الامريكية وهذا دفع الكثير من الشركات الامريكية الكبرى الى نقل عملياتها الى الصين سعياً منها لتقليل تكاليف الانتاج، وهذا بدوره أدى الى انتقال رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين اضافة الى التأثير السلبي على فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية (اسلام محمود، 2023، 42 – 65).

ومن الأسباب الأخرى التي أدت الى تفاقم نسبة العجز بين البلدين هو أن الشركات الأمريكية من الصعب عليها أن تقوم بتخفيض كلفة الانتاج في الأمد القصير مما دفع بالشركات الأمريكية الكبرى الى نقل عملياتها الانتاجية الى الصين وجعلها ملجأ لها نظراً لانخفاض كلفة اليد العاملة، إلا أن ذلك جعل الولايات المتحدة تدفع الثمن المتمثل بارتفاع معدل البطالة وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للسوق الأمريكية، وبذلك أصبحت الصين واحدة من أكبر الدائنين للولايات المتحدة الامريكية بأكثر من 859 مليار دولار في يونيو 2023.

2- الدافع السياسي: تريد امريكا المحافظة على مكانتها كالدولة المهيمنة في النسق الدولي، وان التطور الصيني السريع وسعيها لقيادة الاقتصاد العالمي يهدد مكانة الولايات المتحدة، وهذا الوضع لا يبدو انه يتماشى مع رؤية القيادات الامريكية مقابل ما تملكه من قدرات ومناورات وضغوط للحيلولة دون زحزحتها من هذا الموقع الذي يضمن لها استمرار حيويتها الاقتصادية وهيمنتها على العالم وخاصة ان ذلك يعد شديد الارتباط برخاء الشعب الأمريكي واستمراره في النمط الاستهلاكي الحالي، إضافة إلى انه يعد أهم الملفات الاستراتيجية التي تضمن أصوات الناخبين للساسة والقيادات بين الحزبين الكبيرين في البلاد، كما ان دولة مثل الولايات المتحدة والتي تركزت بها الثروات العالمية تحتضن أكبر الأثرياء ورجال الأعمال وذوي النفوذ والتأثير، وهم أيضاً لن يقبلوا بتغير الأوضاع الحالية والمزايا التي يتمتعون بها (Larisa Kapustina, 2021, 55 – 70).

3- الدافع التكأكبرجي: تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تمارس سياسات تمييزية ضد الشركات الاجنبية العاملة فيها من خلال اجراءات تقييدية تتعلق بمشترياتها، وتدعو هذه الشركات الى مشاركة أسرارها التجارية قسراً مع الشركات الصينية، وهذا ما صنفته الولايات المتحدة الامريكية بانه النقل القسري للتقنية، ويعتقد الخبراء أن المشكلة ترسخت بسبب التحول السريع للصين في العشرين سنة الماضية، ويعد التغيير في دور الكتل الاقتصادية الكبرى خلال العقدين الأخيرين، المفتاح الرئيس لفهم بداية اندلاع المعركة التجارية بين البلدين وتحولها إلى التكنولوجيا، نمو الصين وسعيها لقيادة الاقتصاد العالمي والمجال التكنولوجي جعلا الولايات المتحدة تشعر بأن نفوذها مهدد، كما اتهمت الولايات المتحدة الصين بالسرقة في مجال حقوق الملكية الفكرية والتجسس الصناعي مقابل اعطاء فرصة اكبر للبضائع والاستثمارات في السوق الصينية (Simona Alba, 2022, 43 – 58).

وتقدر الحكومة الأمريكية أن الحجم الإجمالي للملكية الفكرية التي سرقتها الصين خلال السنوات الأربع بين 2013 و 2017 تصل إلى 1,2 تريليون دولار، فيما عرف باسم (حرب الملكية الفكرية)، فعند انتقال الشركات الأمريكية إلى الصين للتمتع بميزة انخفاض كلفة العمالة كان الثمن نقل التكنولوجيا معهم، وحقوق ملكيتهم الفكرية، وهذا الأمر الآن على المحك بالنسبة للسيادة العسكرية الأمريكية التي لا تقوم الآن على الحجم الضخم للجيش، بل على أنظمة الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا، وعلى الرغم من نفي الحكومة الصينية الادعاءات الموجهة لها إلا أنها أقرت بتأثير مشاريع البحث والتطوير المشتركة في دعم الاقتصاد الصيني ففي عام 2020، خصصت الصين 150 مليار دولار للإنفاق على

الصناعات التكنولوجية والإبداع والذكاء الاصطناعي ضمن رؤية عام 2025، وهذا التوجه الصيني بدأ التمهيد له حكومياً من خلال الإنفاق على مراكز الأبحاث والتعليم وإقرار مشاريع ضخمة ودعم الشركات (Tao Liu, 2022, 18 – 31).

4- تخفيض قيمة اليوان: في 4 أغسطس 2019، قامت الولايات المتحدة الامريكية بتصنيف الصين متلاعبة بالعملة، فيما اعتبر ذلك البداية الرسمية لما عرف باسم (حرب العملات) بين البلدين،وأعلن البنك المركزي الصيني انه لا يمانع من تحرير عملته المحلية لكن بصورة تدريجية بالقدر الذي لا يؤثر سلبا على المركز التنافسي للصادرات الصينية الى العالم وتداعياتها على التوظيف والنمو الاقتصادي (سمير الهواري، 2021، ص 4 –9)، وبالتالي فإنه سيواصل السيطرة ودعم العملة كلما اقتربت من مستويات محددة، كما ان احتياطي العملة الاجنبية في البنك المركزي الصيني تجاوز 3,2 ترليون دولار في يونيو 2023، بالمقابل نجد ان البنك الفيدرالي الأمريكي يملك احتياطي بحوالي 120 مليار دولار، ساعدت الحكومة في تخفيض قيمة اليوان الصيني وتشجيع الطلب على المنتجات المحلية لجعل أسعار السلع المستوردة أغلى، وألقت الحكومة الصينية اللوم على الحكومة الأمريكية لإشعال فتيل النزاع وان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية هي محاوله لخنق نمو الصين وتهديد الاقتصاد العالمي ككل (على الخوري، 2019، 44 – 61).

واضافة الى ذلك عملت الصين أيضاً على خلق التضخم المصطنع لخفض سعر الصرف، حيث قامت الحكومة الصينية بخفض قيمة اليوان الصيني من أجل العمل على زيادة الصادرات الصينية بما يخفض من قيمة شرائها بالعملات الأجنبية، وترى أمريكا أن هذا الأجراء محاولة لرفع تأثير التعريفات الجمركية على الصادرات الصينية الى أمريكا (دلامي نجية، 2022، 120 – 143)، وبينما يبدو الأمر انه من صالح المستهلكين في العالم ممن بات في متناولهم شراء المزيد من السلع والمنتجات الصينية بسعر أرخص وأقل من قبل، فإنه يحمل أيضا في طياته مخاطر أخرى، وعملت الصين على استخدام مديونية الولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمار في اذونات الخزانة الأمريكية وبذلك تمتلك القدرة في التأثير على السياسة المالية والسيطرة على أسعار الفائدة الامريكية من خلال زيادة عرض الدولار، وهذا ما يقلق الحكومة الامريكية لأن ارتفاع اسعار الفائدة سيعرض الاقتصاد الامريكي لخطر الركود (Alexander Hammer, 2021, 112 – 143).

ومن الجدير بالذكر إن الصين قامت باستثمار اموال فائضها الاقتصادي مع الولايات المتحدة الامريكية في سندات الخزينة الامريكية مما أدى الى تعزيز الاقتصاد القومي الامريكي على المدى البعيد، حيث تمتلك الصين في يونيو 2023 سندات خزانة أمريكية بقيمة 1,3 تريليون دولار، ويعود السبب الذي يدفع الصين للاستثمار في سندات الخزينة الامريكية هو للحفاظ على انخفاض أسعار صادراتها، اضافة إلى إبقاء سعر صرف عملتها منخفض مقارنة بالدولار الامريكي بتدخل من بنك الشعب الصيني الذي يستطيع طباعة اليوان الصيني حسب الحاجة الفعلية مقابل شراء الدولار الامريكي من المصدرين الصينيين والاحتفاظ به كاحتياطي، إذ يبلغ احتياطي الصين من النقد الاجنبي ما يقارب 3 ترليون دولار (Nguyen Tuan Binh, 2022, 31 – 44).

ثالثاً: تأثير النزاع التجاري الأمريكي الصيني على طرفي النزاع:

1- **التجارة البينية الأمريكية الصينية:** بلغت التجارة البينية بين البلدين في عام 2022 سبعة أضعاف ما كانت عليه التجارة بينهما عام 2013، وفي عام 2009 وصفت الصين بأنها أكبر مصدر للسلع، كما صنفت كأكبر بلد تجاري في العالم عام 2013، وهي تحتل هذا الموقع حتى الآن، فقد ازدادت نسبة مساهمتها في التجارة العالمية للسلع الى 11,77% عام 2022 بعد ان كانت 1,9% عام 2013، و يبلغ اجمالي تجارة الصين في عام 2022 ما مقداره 4,62 تريليون دولار، وتبلغ صادراتها من السلع الى العالم 2,94 تريليون دولار خلال العام نفسه، وفي مجال الاستيراد، تعتبر الصين ثاني اكبر مستورد للسلع من 2013 إلى 2023، حيث بلغت وارداتها من العالم 2,14 تريلون دولار خلال عام 2023، من هذا يمكن القول بأن الصين تعتبر اكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن العلاقات التجارية بين الطرفين نتج عنها ديون متراكمة على الجانب الأمريكي اكثر مما هو على الجانب الصيني كونها تتعامل بحذر في علاقاتها التجارية مع الخارج فهي تفرض سياسة حمائية لحماية اقتصادها فضلاً عن عدم التزامها بتعويم عملتها المحلية اتجاه الدولار الأمريكي (A.I. Salitskii, 2022, 78 – 90).

2- **الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق للمنتجات الصينية وسادس أكبر مورد للصين إلا أنها تعاني من عجز تجاري يصل الى 891 مليار دولار خلال عام 2022 وهو الاكبر في العالم منذ عام 1975، وان

ما نسبته 65% من هذا العجز يعود الى التجارة مع الصين، حيث إن السبب الرئيس لزيادة نسبة العجز التجاري مع الصين يعود بالدرجة الاولى الى قدرة الصين على إنتاج السلع بتكلفة أقل من المنتجات المشابهة التي تصنعها الولايات المتحدة نظراً لانخفاض مستوى الأجور مما يجعل سعر المنتجات الصينية منخفض بالنسبة للمستورد الأجنبي إضافة إلى انخفاض سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي (سالي عبد الحميد، 2022، 12 –21).

وقد بلغ حجم صادرات الصين من السلع الى الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 451 مليار دولار في عام 2022، في حين بلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الى الصين حوالي 106 مليار دولار، وبذلك يكون العجز في الميزان التجاري للسلع ما يقارب 345 مليار دولار لسنة 2022 لمصلحة الصين (Jiann Wang 2021, 74 – 87).

هدد النزاع التجاري الأمريكي الصيني الانتعاش الاقتصادي لكلا البلدين، إذ يشكل النزاع تحديا كبيراً أمام النمو في الولايات المتحدة الأمريكية والنمو الصيني القائم على التصدير، فقد تأثرت صادرات الولايات المتحدة الى الصين نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على السلع الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية فانخفضت قيمتها من 12,4 مليار دولار عام 2019 إلى 10,4 مليار دولار عام 2022 بنسبة 19%، كما ان الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السلع الصينية في الأسواق الأمريكية جعل من أسعار هذه السلع ترتفع مما جعل الشركات الأمريكية هي من تدفع هذه الرسوم الجمركية وكذلك تحملها المستهلك الأمريكي، وتقدر الخسارة التي تحملتها الشركات الأمريكية والمستهلك الأمريكي قرابة 51 مليار دولار وهو ما يعادل 27% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك فقد انخفض الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفض مستوى الرفاهية المتمثل بفائض المستهلك الذي يمثل الفرق في أسعار المنتجات الصينية قبل وبعد فرض الرسوم الجمركية، وتشير البيانات الرسمية الى ان الصادرات الصينية هبطت بنسبة 20,7%، وهبطت الواردات بنسبة 5,2% مما ادى الى هبوط حاد في الأسواق المالية الآسيوية، وهو اكبر تراجع لها منذ ثلاث سنوات (خالد عبد الوهاب، 2020، 48 – 62).

من جانب آخر انخفضت صادرات الصين الى الولايات المتحدة الأمريكية من 52,2 مليار دولار عام 2019 الى 31,2 مليار دولار عام 2022، إلا ان ذلك ساهم في تراجع الميزان التجاري السلعي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين الى 80 مليار دولار أمريكي عام 2022 بعد ان كان

حوالي 91 مليار دولار عام 2019، وسبب فقدان الصين 35 مليار دولار تحول منها نحو 21 مليار دولار الى دول اخرى وانخفضت صادرات شركاتها بمقدار الربع خلال الفترة نفسها، وكذلك تأثر بعض المنافسين وخاصة تايوان ببعض الركود (بشكر إلهام، 2022، 18 – 31).

3- **الجانب التكنولوجي:** فتحت الولايات المتحدة منتصف عام 2019 جبهة جديدة بإصدار مرسوم يحظر على شركات الاتصالات الامريكية بيع أجهزة ومعدات تكنولوجيا، في إجراء يستهدف شركه هواوي الصينية العملاقة إذ أعلنت الإدارة الأمريكية انها تشتبه بان الشركة الرائدة عالميا في شبكه الجيل الخامس تتجسس لصالح بكين، وأدرجتها في قائمة الشركات المحظور بيع منتجات التكنولوجيا لها إلا بإذن خاص، ومن خلال قانون صدر عام 1977 الذي يسمح للحكومة الأمريكية بتنظيم التجارة وحظر بيع السلع والخدمات في الأراضي الأميركية طالما تمثل خطراً غير مقبول على الأمن القومي، تم حظر شركة هواوي الصينية في الولايات المتحدة في منتصف عام 2019 خوفا من مكانتها الاقتصادية، ومن رغبة الصين في مواجهة الاحتكار التكنولوجي للولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك الكثير من الشركات العملاقة على غرار غوغل وآبل وفيسبوك وأمازون، ولكن الرد جاء بعد ان أصدرت السلطات القضائية الصينية قراراً يحظر بيع العديد من هواتف آيفون في الصين (Kukharyk Viktoriia, 2021, 143 – 175).

رؤية تحليلية لاستراتيجية المنافسة الاستراتيجية:

1- لم تنجح في كبح جماح الصعود الصيني واستمر الاقتصاد الصيني يحقق معدلات نمو مرتفعة واستمر عجز الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين بفارق كبير لصالح الصين (Kuo Hsiang Sun, 2023, 61 – 80).

2- استطاعت الصين إيجاد أسواق بديله للسوق الأمريكية وذلك في الاتحاد الأوروبي وتايوان والمكسيك وفيتنام وباقي دول جنوب ووسط آسيا بالإضافة إلى أفريقيا، بهدف تجنب الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة (Euihyun Kwon, 2022, 25 – 34).

3- لم تنجح الولايات المتحدة في إيجاد بديل للسلع والمنتجات الصينية، مما كان له أثر كبير في تباطؤ معدلات الاستهلاك الأمريكي وذلك نظراً لزيادة أسعار المنتجات الصينية عقب زيادة الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

4- لم تتأثر الصين تأثراً كبيراً بارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة على البضائع الصينية، وذلك بفضل خفض قيمة العملة الصينية – وهو ما حافظت عليه الصين بالرغم من الضغوط الأمريكية المتعددة لرفع قيمة اليوان الصيني في مقابل الدولار الأمريكي – وهو ما ساعد الصين على امتصاص أثر ارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية.

5- انعكست نتائج الحرب التجارية بين البلدين على العلاقات السياسية والدبلوماسية بينهما، حيث لم يقم دونالد ترامب بزيارة الصين غير زيارة رسمية واحدة في نوفمبر 2017، وذلك قبل اشتعال فتيل الحرب التجارية بين البلدين (Jiakun Jack, 2022, 87 – 99).

المبحث الخامس

استراتيجية الغموض الاستراتيجي (Strategic Ambiguity Strategy)

بدأت استراتيجية الغموض الاستراتيجي للولايات المتحدة فيما يتعلق بالدفاع عن تايوان عام 1979 مع تحويل الولايات المتحدة اعترافها وعلاقاتها الدبلوماسية الرسمية من جمهورية الصين (تايوان) إلى جمهورية الصين الشعبية، وهدف الاستراتيجية الرئيسي هو ثني الصين عن غزو تايوان وثني تايوان عن تأكيد استقلالها، بينما كان من المفترض أن تنفتح الصين وتتحول إلى الديمقراطية – طبقاً للأهداف الموضوعة والمنتظر تحقيقها آنذاك من استراتيجية التفاعل الانتقائي مع جمهورية الصين الشعبية – مما يؤدي إلى توازن جديد في العلاقات الدولية (Jyun Yi Lee, 2022, 31 – 44).

ومن منظور استراتيجية الغموض الاستراتيجي فأنه من الأفضل إبقاء جميع الأطراف في حالة تخمين ما إذا كان الجيش الأمريكي سيتدخل في حرب عبر مضيق تايوان وإلى أي مدى ومستوى سيكون هذا التدخل، ويُفهم الغموض الاستراتيجي عادة على أنه خلق حالة من عدم اليقين المتعمدة لدى بكين وتايبيه بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة ستتدخل في الحرب، ويُفترض أن هذا الغموض يخلق رادعاً مزدوجاً، فالتهديد بالتدخل الأمريكي يمنع الصين من غزو تايوان، والخوف من التخلي الأمريكي يمنع تايوان من إشعال حرب من خلال إعلان الاستقلال والانفصال عن الصين، وقد حافظ هذا النهج، وفقا للمؤيدين، على السلام لعقود من الزمان في منطقة شبه جزيرة تايوان، ومنع الوقوع فيما يصفه البعض بـ "الفخ"، أو جر الولايات المتحدة عن غير قصد إلى الحرب مع الصين (إياد جاسم محمد، 2022، 53 – 71).

ويعتبر الغموض الاستراتيجي شكلاً من أشكال الردع المحوري، حيث تمنع دولة واحدة دولتين أخريين من خوض حرب ضد بعضهما البعض، لكن هذا الردع لا يعمل إلا في ظل شروط، من بينها أن يمتلك المحور (الولايات المتحدة في هذه الحالة) قوة عسكرية حاسمة على الخصوم (الصين وتايوان)، وأن يرغب كلا الخصمين في الحرب أكثر مما يريده المحور، وبناء على ذلك، يمكن للمحور أن يحرك قوته الحاسمة ضد أي بلد يزعج الوضع الراهن (Dennis Van, 2019, 83 – 92).

وقد أعادت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أصدرها الرئيس جو بايدن في 12 أكتوبر 2022 التأكيد على الموقف الأمريكي من قضية تايوان، حيث أكدت الولايات المتحدة استمرارها في دعم سياسة الصين الواحدة، غير أنها في الوقت ذاته أكدت رفضها أي محاولات أحادية من جانب الصين لتغيير الوضع الراهن بالقوة وبشكل أحادي، لذا فعلى الرغم من نفي واشنطن نيتها دعم استقلال تايوان، إلا أنها أكدت مواصلة تقديم الدعم العسكري لها (عادل فتح الله، 2022، 3 – 9).

وتتمتع تايوان بدعم كبير وواسع يتخطى الانتماء الحزبي داخل مجلسي الكونغرس الأمريكي، ويركز تجمع تايوان في مجلس الشيوخ على تحسين العلاقات الأميركية التايوانية، ويضم التجمع 33 عضواً من أصل 100 عضو بالمجلس، في حين يضم تجمع تايوان بمجلس النواب 229 عضواً من الحزبين، مما يجعله التجمع الأكبر من نوعه داخل المجلس (April Fong 2022, 112 – 131).

ولتايوان أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك سواء على مستوى العلاقات الثنائية بين تايبيه وواشنطن أو على خلفية العلاقات الصينية الأمريكية المضطربة، أو حتى على ضوء الرسائل التي ترغب الولايات المتحدة في إرسالها لباقي حلفائها في المنطقة من خلال دعمها لتايوان (Jefferson Donnell, 2022, 54 – 66)، فتايوان هي باستمرار واحدة من أكبر 10 شركاء تجاريين للولايات المتحدة، بحجم تجارة بلغ 107 مليارات دولار عام 2021، ويزداد الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في تايوان كل عام، وبلغ 31.5 مليار دولار عام 2022، كما أن تايوان هي ثامن أكبر سوق للصادرات الزراعية الأمريكية، وتستورد ما مقداره 5 مليارات دولار سنويا، وتدعم الصادرات الأمريكية إلى تايوان أكثر من 200 ألف وظيفة داخل الولايات المتحدة، هذا إلى جانب أن هناك أكثر من 24 ألف طالب تايواني يدرسون في الجامعات الأميركية، بينما يعيش أكثر من 205 آلاف أمريكي من أصول تايوانية في الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة هي خامس أكبر مصدر للسياح إلى تايوان (Bill Sharp, 2022, 76 – 89).

بالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من 90 اتفاقية مؤاخاة وتوأمة بين المدن والولايات الشقيقة الأميركية والتايوانية، كما ترتبط صناعات أشباه الموصلات الاستراتيجية في تايوان والولايات المتحدة إلى درجة كبيرة، حيث تنتج تايوان 20% من سعة الرقائق المعدنية عالمياً، وتنتج 92% من منتجات أشباه الموصلات الأكثر تطوراً في العالم، وفي عام 2022، تلقت تايوان 45% من صادرات الولايات المتحدة من معدات أشباه الموصلات، التي تستخدم في كل شيء من الهواتف المحمولة إلى السيارات، بالإضافة إلى استخدامها في المعدات العسكرية (Michael Sullivan, 2022, 87 – 100).

ومن ناحية أخرى، فإن ضم الصين لتايوان سواء بالقوة العسكرية أو من خلال التفاوض والانضمام السلمي سيضاعف من قوة الصين للحد الذي لا تقبله الولايات المتحدة، وذلك بالنظر إلى الوزن الاقتصادي الكبير الذي تتمتع به تايوان، إذ يقدر ناتجها المحلى الإجمالي لعام 2022 بنحو 850 مليار دولار، وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لتايوان على خلفية سيطرتها على 20% من سعة الرقائق المعدنية عالمياً، و92% من منتجات أشباه الموصلات الأكثر تطورا في العالم، سيكون سيناريو انضمامها للصين بمثابة كابوس للولايات المتحدة ويمنح الصين السيطرة الكاملة وانتصاراً كبيراً على الولايات المتحدة فيما يعرف باسم (حرب الرقائق المعدنية) و (حرب أشباه الموصلات) بين البلدين.

ومن منظور آخر، فإن تايوان تعرف في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية باسم (حاملة الطائرات غير القابلة للغرق)، وذلك على خلفية موقعها الاستراتيجي في سلسلة الجزر الأولي، وضم الصين لتايوان سيمثل ثغرة استراتيجية بحرية في الطوق البحري الأمريكي حول الصين، كما يمنح الصين منفذاً بحرياً كبيراً على المحيط الهادي سيمنح الصين الحق في استخدامه طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للبحار، حيث سيكون من حقها ممارسة حق المرور والتفتيش وكذلك مناطق اقتصادية خالصة، كل ذلك في قلب منطقة نفوذ أمريكية تقليدية (أحمد جلال محمود، 2022، 99 – 132).

كما أن دعم تايوان يمثل أهمية استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة من ناحية أن ضم الصين لتايوان بالقوة وعجز الولايات المتحدة عن الدفاع عن تايوان سيضعف موقفها مع حلفائها حول العالم مما سينتج عنه ضعف ثقتهم في الولايات المتحدة كحليف قوى وبحثهم عن حليف أقوى يضمن لهم الأمن والاستقرار، ويضاف إلى ذلك، فإن نجاح الصين في ضم تايوان بالقوة المسلحة سيفتح شهية الصين لتحقيق مطالبها في بحر الصين الجنوبي، مما يمثل خسارة استراتيجية فادحة للولايات المتحدة في صراعها

الاستراتيجي مع الصين، بالإضافة إلى أن ذلك سيفتح الباب أمام قوى تعديلية أخرى (روسيا على سبيل المثال) لتحقيق أطماعها في مناطق أخرى من العالم (Filip Grzegorzewski, 2022, 59 – 74).

ومن الناحية القانونية، ارتبطت الولايات المتحدة وتايوان باتفاقية دفاع مشترك تم توقيعها في واشنطن في 2 ديسمبر 1954، واستمر العمل بها حتى 31 ديسمبر 1979، ولم يتم تجديدها على إثر اعتراف الولايات المتحدة بجمهورية الصين الشعبية وضغوط الأخيرة بعدم استئناف العلاقات بين واشنطن وتايبيه، وبعد بدء العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وبكين عملت الولايات المتحدة على اتخاذ العديد من الإجراءات بواسطة المؤسسات الرسمية الأمريكية لتقنين والحفاظ على علاقات قوية ومستقرة مع تايوان، وذلك كالتالي:

1- **قانون العلاقات مع تايوان:** أصدره الكونجرس الأمريكي في 10 أبريل 1979 للحفاظ على علاقات غير رسمية مع تايوان، وبمقتضاه تمارس الولايات المتحدة علاقات تجارية واقتصادية ودفاعية وأمنية غير رسمية مع تايوان، ويتضمن القانون العديد من المواد من اتفاقية الدفاع المشترك كما ينص على أن واشنطن تلتزم بمساعدة تايبيه في الدفاع عن نفسها عن طريق تقديم كل الدعم العسكري والدفاعي اللازم، لكنه لا يقدم وعوداً بتقديم قوات أو المشاركة بشكل مباشر في أي نزاع عسكري تكون تايوان طرفاً فيه (James Hsiung, 2023, 12 – 19).

2- **الضمانات الستة:** أصدر الكونجرس الأمريكي (قانون الضمانات الستة) بشأن تايوان في 6 يوليو 2016 (Peter Harris, 2021, 23 – 41)، وهي كالتالي:

أ- لن تحدد الولايات المتحدة تاريخ أو مدى زمني لإنهاء أو إيقاف مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان.

ب- لن تقوم الولايات المتحدة بتغيير أو تعديل قانون العلاقات مع تايوان.

ج- لن تتفاوض الولايات المتحدة أو تراجع الصين فيما يخص مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان.

د- لن تقوم الولايات المتحدة بدور الوسيط فيما بين الصين وتايوان.

هـ- لن تغير الولايات المتحدة موقفها فيما يخص سيادة تايوان، وأن هذا الأمر متروك للصينيين ليقرروا بأنفسهم، وأن الولايات المتحدة لن تضغط على تايوان لدخول مفاوضات مع الصين.

و- لن تعترف الولايات المتحدة رسمياً بسيادة الصين على تايوان.

3-قانون السفر إلى تايوان: أصدره الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب في 16 مارس 2018، ويتم بموجب القانون السماح بسفر شخصيات رسمية أمريكية إلى تايوان وعلى كافة المستويات، والشيء نفسه بالنسبة للمسئولين من تايوان حيث سمح لهم القانون بالقيام بزيارات رسمية إلى الولايات المتحدة وأن يتم استقبالهم استقبالاً رسمياً (السيد صدقي عابدين، 2022، 2 -12).

4-مبادرة حلفاء تايوان الدولية للحماية والتعزيز: هو قانون تم إصداره بواسطة الكونجرس الأمريكي في 26 مارس 2020، ويعني بتدعيم مزيد من الاعتراف بتايوان من المؤسسات الدولية (John Curtis, 2022, 12 – 25)، ويقضي القانون بالتالي:

أ- الدعوة، حسب الاقتضاء، لعضوية تايوان في جميع المنظمات الدولية التي لا يشترط وجود دولة فيها والتي تشارك فيها الولايات المتحدة؛ ومنح تايوان صفة مراقب في المنظمات الدولية المناسبة الأخرى.

ب- إصدار تعليمات، حسب الاقتضاء، لممثلي حكومة الولايات المتحدة في جميع المنظمات لاستخدام صوت الولايات المتحدة وتصويتها ونفوذها للدعوة إلى عضوية تايوان أو صفة مراقب في مثل هذه المنظمات.

ج- الدعوة، حسب الاقتضاء، إلى عضوية تايوان أو صفة مراقب في جميع المنظمات كجزء من أي ارتباطات ثنائية ذات صلة بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك قمم القادة والحوار الاقتصادي الشامل بين الولايات المتحدة والصين.

وفي مايو 2022، وفي حوار صحفي عشية خطابه المرتقب الأربعاء أمام الدورة السنوية الـ 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد جو بايدن أن الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان في حالة أي عملية عسكرية تقوم بها الصين بهدف ضمها للأرض الأم، ثم عاد بايدن للتأكيد على ذلك في سبتمبر 2022، في مقابلة مع برنامج (60 دقيقة) عبر شبكة (CBS) الأميركية للتلفزيون عندما سُئل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستتدخل عسكرياً إذا هاجمت الصين تايوان، أجاب بلا تردد: نعم، هذا هو الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا، وبعد الضغط عليه لمزيد من التوضيح، أكد أن الجنود الأمريكيين سيأتون للدفاع عن تايوان، لكن المسؤولين الأميركيين سارعوا إلى التوضيح أن التزام الدفاع عن تايوان لا يشكل خروجاً على الإطلاق عن سياسة أميركا الطويلة الأمد في شأن تايوان، والتي غالباً ما تلخص على أنها تترك خياراتها مفتوحة، وكرر مستشار الأمن القومي لبايدن أن سياسة أميركا حيال تايوان لم

تتغير، مؤكداً التزام الولايات المتحدة بـ (سياسة الصين الواحدة)، و(البيانات المشتركة الثلاثة) و(قانون العلاقات مع تايوان) و(الضمانات الستة) (فاطمة عبد المجيد، 2023، 18 – 26).

وكان بايدن وضع في أغسطس 2021 تايوان في قائمة الدول التي لديها التزامات دفاعية متبادلة ثابتة للولايات المتحدة، وقال بايدن: "قطعنا التزاماً مقدساً بأنه إذا قام أي شخص في الواقع بغزو أو اتخاذ إجراءات ضد حلفائنا في الناتو، فسنرد، والشيء نفسه مع اليابان، كوريا الجنوبية، وكذلك مع تايوان" (خالد عبد الباسط، 2022، 18).

رؤية تحليلية لاستراتيجية الغموض الاستراتيجي:

1- هي استراتيجية ناجحة حتى الآن في فرض السلام والاستقرار على جانبي مضيق تايوان، فلا الصين أقدمت على غزو تايوان بالقوة العسكرية، ولا تايوان استفزت الصين بإعلانها الاستقلال رسمياً.

2- يعزو نجاحها إلى رغبة جميع الأطراف في عدم الانخراط في نزاع مسلح سيقود حتماً لخسائر هائلة، فتايوان تدرك أن غزو قوة عسكرية ضخمة كالصين لأراضيها سيحقق دماراً كبيراً حتى مع الدعم الأمريكي لها، وفي المقابل تدرك كل من الولايات المتحدة والصين أن انخراطهما في صدام مسلح بين قوتين عسكريتين بحجم كل منهما لن يكون في صالح أيهما.

3- بالنظر إلى دعائم استراتيجية الغموض الاستراتيجي، نجد أنه لكي تنجح في تحقيق الأهداف الموضوعة لها يجب أن ترتكز على ركيزتين أساسيتين (تحقيق دولة المحور – الولايات المتحدة – لتفوق كاسح على طرفي الصراع – الصين وتايوان)، (رغبة الطرفين في الحرب)، وبتطبيق ذلك على حالة الصين وتايوان نجد التالي:

أ- زادت الميزانية العسكرية الصينية في عام 2022 بمقدار خمسة أضعاف عما كانت عليه عام 2001، حيث تضم الآن أكبر قوة صاروخية في العالم، وثاني أكبر قوة بحرية، وثالث أكبر قوة جوية، أي أن الصين تمتلك بالفعل تكافؤاً مع القوات الأمريكية، ومن هذا المنطلق، فإن الولايات المتحدة في نظرية الردع، لم تعد محوراً ولم تعد تمتلك ذلك التفوق الكاسح.

ب- وبالنسبة للنقطة الثانية (رغبة الخصمين في الحرب)، فإن القوة الصاعدة لبكين تمنع المغامرات التايوانية، وتايبيه من جانبها لا تريد الحرب لأنها تعلم أنها ستكون أول من يعاني من انتقام بكين، فضلاً عن ذلك، لم يدافع أي سياسي تايواني كبير عن إعلان الاستقلال

عن الصين منذ عام 2005، كما أن زعيم تايوان لا يتمتع بأي سلطة دستورية لإعلان الاستقلال من جانب واحد، فيما تفضل الأغلبية الراسخة استمرار الحفاظ على الوضع الراهن خوفا من أي انتقام عسكري صيني (محمد إبراهيم، 2022، 43 – 55).

4- تنادي دوائر سياسية رسمية وغير رسمية في الولايات المتحدة بتبني استراتيجية الوضوح الاستراتيجي (Strategic Clarity) بدلاً من استراتيجية الغموض الاستراتيجي (Strategic Ambiguity) وذلك بأن تعلن الولايات المتحدة موقفها بوضوح من دعم استقلال تايوان، وما إذا كانت الولايات المتحدة ستتدخل عسكرياً بقوات أمريكية للدفاع عن تايوان في حالة نشوب نزاع مسلح بينها وبين الصين، وتفسر تلك الدوائر تصريحات جو بايدن في ذلك السياق بأنها بالونات اختبار لقياس رد فعل الصين حال تبني الولايات المتحدة استراتيجية الوضوح الاستراتيجي (Emerson Zhou, 2022,73-81).

الخاتمة

على مدار نحو نصف قرن من الزمان، استخدمت الولايات المتحدة عدة استراتيجيات للتفاعل مع جمهورية الصين الشعبية، فمنذ زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الصين عام 1972 ووصولاً إلى فترة رئاسة جو بايدن، تفاعلت للولايات المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية من خلال خمسة استراتيجيات مختلفة، تتنوع ما بين الاستراتيجيات الدبلوماسية والعسكرية / الدفاعية والاقتصادية / التجارية وغيرها، ولم تحقق جميع هذه الاستراتيجيات الأهداف المرجوة منها، فبعضها كان ناجحاً بدرجة أو بأخرى، والبعض الآخر لم يحقق أي نجاح يذكر.

وبشكل عام، فإن أنجح تلك الاستراتيجيات كانت استراتيجية الاحتواء، حيث نجحت الولايات المتحدة في منع الصين من التمدد في محيطها الإقليمي في الإندوباسيفيك، ومن تحقيق أطماعها في بحر الصين الجنوبي، أو من تهديد أمن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وكذلك وضع الصين تحت ضغط تواجد القوات الأمريكية بكثافة في محيطها الحيوي.

وكذلك نجحت استراتيجية الغموض الاستراتيجي في ردع الصين عن غزو تايوان، وكذلك منع تايوان من إعلان استقلالها رسمياً، وبالتالي الحفاظ على الأمن الإقليمي على جانبي مضيق تايوان، وكذلك المحافظة على العلاقات التجارية الاستراتيجية مع تايوان على خلفية تفوقها الكبير في

صناعة الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات، بالإضافة إلى أن امتلاك الولايات المتحدة لورقة تايوان كورقة ضغط على الصين يمكنها من تحقيق المناورة الاستراتيجية مع الصين في ملفات خلافية أخرى.

وعلى جانب آخر، لم تحقق كل من استراتيجية التفاعل الانتقائي، والمنافسة الاستراتيجية، وإعادة التوازن الأهداف المخططة لكل منها، فلم تصبح الصين دولة ديمقراطية ليبرالية طبقاً لما كان مخطط لاستراتيجية التفاعل الانتقائي تحقيقه، ولم تنجح استراتيجية المنافسة الاستراتيجية في كبح جماح الصعود الصيني، بل واستمرت الصين في تحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة، وكذلك نجحت في الحفاظ على فائض ضخم في الميزان التجاري بينها وبين الولايات المتحدة، أما استراتيجية إعادة التوازن فلم تنجح هي الأخرى في تحقيق ما كان مخططاً لها، إلا على المستوى الاجتماعي، لكن لم يعط انسحاب دونالد ترامب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ الفرصة لاستراتيجية إعادة التوازن لتحقيق أهدافها على المستوى التجاري / الاقتصادي، بينما كان الجانب الدفاعي والعسكري من إعادة التوازن بمثابة امتداداً لفكر استراتيجية الاحتواء.

وإجمالاً، نجحت الاستراتيجيات الأمريكية المتعاقبة في تشويه الصعود الصيني، وذلك في إطار الصراع على الهيمنة على النسق الدولي، فالصين بالرغم من كونها عملاق اقتصادي، إلا أنها تفتقر لباقي المقومات اللازمة لتحتل مكانة الدولة المهيمنة سواء على مستوى الهيمنة الإقليمية في الإندوباسيفيك، أو على مستوى النسق الدولي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- خالد عبد الباسط، **تايوان بين أمريكا والصين: المواجهة الاستراتيجية وسياقات الصراع**، صحيفة الاستقلال، الكتاب السنوي، إسطنبول، أكتوبر 2022.

2- سوي ليان كولين، **التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا**، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أبو ظبي، 2020.

3- شيرين فرحات، **أمريكا والصين: ملفات ساخنة وحرب باردة**، مركز الفرات للأبحاث والدراسات السياسية، بغداد، 2019.

4- طارق عزيزة، **استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني**، مركز حمرون للدراسات المعاصرة، دمشق، 2021.

5- على الخوري، **الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة: إلى أين**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، سبتمبر 2019.

6- محمد إبراهيم، **فرضيات حرب تايوان والسيناريوهات الأمريكية والصينية**، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، لبنان، يوليو 2022.

- **الدوريات:**

1- أحمد جلال محمود، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا: دراسة حالة العلاقات الصينية الأمريكية 2016 – 2022، **مجلة السياسة والاقتصاد**، المجلد الثاني، العدد الرابع، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة قناة السويس، أكتوبر 2022.

2- اخلاص قاسم نافل، التنافس الطاقوي في ظل الصراعات الإقليمية والدولية: بحر الصين الجنوبي نموذجاً، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 64، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2019.

3- اسلام محمود، الحرب الاقتصادية بين أمريكا والصين والسيناريوهات المستقبلية، **مجلة كلية المعارف الجامعة**، العدد 118، جامعة الأنبار، العراق، مايو 2023.

4- إسماعيل دياب، دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا: الصين واليابان نموذجاً، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 9، العدد 1، جامعة بغداد، العراق، 2021.

5- إيهاب سليمان، تحالف أوكوس: الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة، **مجلة العلوم السياسية والقانونية**، العدد 24، جامعة بغداد، أكتوبر 2021.

6- بشكر إلهام، آثار الحرب التجارية الأمريكية – الصينية على الاقتصاد العالمي، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، مركز المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، المجلد السابع، العدد الثالث، جامعة عنابة، الجزائر، مايو 2022.

7- حسام مطر، التوازن الهش في عقد حاسم: قراءة في استراتيجية إدارة بايدن لمواجهة الصين، **مجلة دراسات وتقارير**، العدد 35، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، يونيو 2023.

8- حطاب عبد المالك، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، **مجلة العلوم السياسية والقانونية**، المجلد 10، العدد 3، الجزائر، ديسمبر 2019.

9- حميداني يوسف، القواعد العسكرية وأثرها على العلاقات الدولية، **مجلة الدراسات السياسية**، المجلد 18، العدد 4، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ديسمبر 2016.

10- خيام الزعبي، الحرب التجارية الأمريكية – الصينية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية**، المجلد 38، العدد الأول، دمشق، مارس 2022.

11- زبيجنيو بريجنيسكي، من الأمل إلى الجرأة: تقييم سياسة أوباما الخارجية، **مجلة شئون خارجية**، العدد 313، واشنطن، فبراير 2017.

12- سالي عبد الحميد، الحروب التجارية والانعكاسات المستقبلية للحرب الأمريكية الصينية، **مجلة مستقبليات**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ديسمبر 2022.

13- سمير الهواري، حرب العملات، **مجلة مستقبليات**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ديسمبر 2021.

14- شريف شعبان، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا وسياسة احتواء الصين، **مجلة آفاق سياسية**، العدد 27، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2019.

15- عادل فتح الله، الردع المتكامل: استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة صراعات القوى الكبرى، **تقديرات المستقبل**، العدد 1667، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 14 أكتوبر 2022.

16- عامر هاشم عواد، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تجاه منطقة شرق آسيا، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 18، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، يوليو 2021.

17- عبد القادر دندن، التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية: آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 55، العدد 222، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2020.

18- غزلان محمود، الحركات الانفصالية في إقليم سينجيانج: دراسة الصين تجاه مسلمي الإيجور، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، المجلد 19، العدد الأول، القاهرة، يناير 2018.

19- فاطمة عبد المجيد، توقعات أمريكية: هل ستندلع الحرب بين الصين والولايات المتحدة بحلول عام 2025، **تقديرات المستقبل**، العدد 1751، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 9 فبراير 2023.

20- مداني ليلة، البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يونيو 2020.

- **الرسائل العلمية:**

1- السيد صدقي عابدين، **انعكاسات زيارة بيلوسي إلى تايوان على العلاقات الأمريكية – الصينية**، دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أغسطس 2022.

2- أمينة فلاح، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا منذ عام 2013**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.

3- إياد خلف، **استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في شرق آسيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، مارس 2023.

4- إياد جاسم محمد، **محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، الجامعة العراقية، بغداد، مارس 2022.

5- حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون: فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

6- خالد عبد الوهاب، **تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مارس 2020.

7- دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، نوفمبر 2022.

8- رزكار ناوي، **الصراع الأمريكي الصيني في ظل المتغيرات الجديدة: دراسة في الأبعاد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى، نيوقوسيا، قبرص، 2021.

9- سميحة زروخي، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون والصراع**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017.

10- عطا الله خيرت رهام، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه منطقة آسيا – المحيط الهادئ بعد الحرب الباردة: دراسة حالة الصين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2022.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- **Books:**

1- Alexander Hammer, **What Is Unique About China's Trade with The United States? A Multi- Dimensional Perspective**, Harvard University Press, July 2021.

2- Andrew McDonald, **Assessing the Rebalance: The Evolution of US Interests in Asia**, Woodrow Wilson International Center for Political Studies Press, Washington DC, 2014.

3- Ashley Tellis, **Pivot or Pirouette: The US Rebalance to Asia**, National Institute of Advanced Studies Press, Bangalore, India, 2016.

4- Bill Sharp, **Wither Strategic Ambiguity**, Pacific Forum Press, Honolulu, Hawaii, US, May 2021.

5- Bonnie S. Glaser, **US Strategy toward China: Engaging, Binding, Balancing**, Center for Strategic and International Studies, Washington DC, 2019.

6- Bonny Lin, **Regional Responses to US – China Competition in the Indo – Pacific**, RAND Corporation Press, California, 2020.

7- Brad Glosserman, **the US Rebalance and the US – Japan Alliance**, Institute for International Political Studies Press, Milan, Italy, July 2016.
8- Christy Jones, **Selective Engagement: A Strategy to Address a Rising China**, Air University Press, Alabama, 2021.
9- David M. McCourt, **Knowing the PRC: America's China Watchers between Engagement and Strategic Competition**, Wilson Center, Washington DC, 2021.
10- David Huang, **Asia Pacific Countries and the US Rebalance Strategy**, Institute of European and American Studies, McMillan Press, Taipei, Taiwan, 2016.
11- Dennis Van, **The United States and Cross Strait Rivalry: Strategic Partnership and Strategic Ambiguity**, Southwest Missouri State University, May 2019.
12- Elizabeth Wishnick, **Strategic Ambiguity and the Deterrent Value of the Sino – Russian Partnership**, China Aerospace Studies Institute Press, Beijing, April 2023.
13- Euan Downie, **The CIA and The Formulation of US Containment Strategy**, University of Michigan Press, USA, 2019.
14- Gary Schmitt, **Challenges to the US Rebalance to Asia**, Institute of European and American Studies Press, Taiwan, August 2021.
15- Hal Brands, **The Lessons of Containment**, Harvard University Press, Massachusetts, 2020.
16- Henry Kissinger, **On China**, The Penguin Press, New York, 2011.
17- James Hsiung, **Opportunities in Ambiguity: Issues in Taiwan's International Relations**, Sigur Center for Asian Studies, George Washington University, Washington DC, March 2023.
18- Jeffrey Bader, **US -China Relations: Is It Time to End the Engagement**, The Brookings Institution, Washington DC, 2018.
19- Jeffrey Bader, **A Framework for US Policy Toward China**, Brookings Institution press, Washington DC, 2022.
20- Jiann Wang, **The Economic Impact Analysis of US – China Trade War**, Chung Hua Institution for Economic Research Press, Taiwan, May 2021.

21- Johnathan Moyer, **China – US Competition: Measuring Global Influence**, Frederick Center for International Futures, University of Denver, Colorado, USA, 2019.
22- Jyun Yi Lee, **Strengthening Taiwan's Integrated Deterrence Posture: Challenges and Solutions**, Institute for National Defense and Security Research, The Netherlands, January 2022.
23- Makar Taran, **US Strategy of China's Engagement: Key Conceptualized Regional Implications**, Taras Schevchenko National University of Kyiv, Ukraine, October 2020.
24- Mikko Huotari, **Bridging the Gap: Priorities for Transatlantic China Policy**, The Mercator Institute for China Studies, Germany, February 2023.
25- Michael Green, **Asia – Pacific Rebalance Revisited: Capabilities, Presence, and Partnership**, Center for Strategic and International Studies Press, Washington DC, November 2022.
26- Michael Sullivan, **The Unambiguous Nature of Strategic Ambiguity in the Taiwan Strait: Inviting Miscalculation or Maximizing Diplomatic Flexibility**, Joint Forces Staff College, Virginia, US, May 2022.
27- Murray Hiebert, **The US Rebalance Strategy and The Asia Pacific Region**, Center of Strategic Studies, Kochi, India, 2020.
28- Muhammad Nawaz Khan, **Emerging Security Order in Asia Pacific: Impact on South Asia**, Islamabad Policy Research Institute, Pakistan, 2022.
29- Pablo Fajgelbaum, **The Economic Impacts of the US – China Trade War**, National Bureau of Economic Research Press, Massachusetts, US, December 2022.
30- Peter Chalk, **the Eagle Has Landed: the US Rebalance to Southeast Asia**, Australian Strategic Policy Institute Press, Sydney, Australia, 2016.
31- P.K.Mallick, **US – China Trade War: Analysis of Deeper Nuances and Wider Implications**, National Defense College Press, New Delhi, India, October 2021.
32- Richard Lester, **University Engagement with China: an MIT Approach**, Massachusetts Institute of Technology, Massachusetts, 2021.

33- Robert Blackwill, **Revisiting US Grand Strategy Toward China**, Council on Foreign Relations, New York City, 2019.
34- Robert Sutter, **Balancing Acts: the US Rebalance and Asia Pacific Stability**, Sigur Center for Asian Studies Press, George Washington University, Washington DC, April 2022.
35- Ryan Hass, **Avoiding War: Containment, and Competition in US – China Relations**, Brookings Institution Press, Washington DC, 2021.
36- Simona Grano, **China – US Competition: Impact on Small and Middle Powers' Strategic Choices**, Palgrave Macmilan Press, London, 2022.
37- Sohail Amin, G**eostrategic Competition in Asia – Pacific: Emerging Security Order & Impact On South Asia**, Islamabad Policy Research Institute, Pakistan, 2011.
38- Stephanie Winkler, **The US – Chinese Strategic Competition and the Ukraine War: Implications for Asian Pacific Security**, University of Stockholm Press, Sweden, June 2022.
39- Susan Shirk, **US Policy Toward China: Recommendations for a New Administration**, US San Diego School of Global Policy and Strategy, California, 2022.
40- Tiffany Barron, **Engagement Revisited: Progress Made and Lessons Learned from the US -China Strategic and Economic Dialogue**, National Committee on American Foreign Policy, New York City, 2022.
41- Toshi Yoshihara, **Allied Strategy for Competing with China's Globalizing Military**, Center for Strategic and Budgetary Assessments, Washington DC, 2022.
42- Usama Khalid, **US Containment Strategy Against China in South Asia: Implications for Pakistan**, Institute of Regional Studies, Islamabad, 2022.
43- Vivek Chadha, **Asian Strategic Review: US Pivot and Asian Security**, Institute for Defense Studies and Analysis Press, New Delhi, India, 2022.
44- Yuka Koshino, **How Did Obama Embolden China: Comparative Analysis of Engagement and Containment**, Keio University, Tokyo, Japan, 2020.

- **Periodicals:**

1- A.I. Salitskii, The United States and China: Deadlocks and Paradoxes of Trade War, **Journal of the Russian Academy of Science**, Vol.90, No.4, Bauman State Technical University, Moscow, Russia, April 2022.
2- Anak Agung, The US Rebalance Policy and the Management of Power Politics in Asia Pacific, **Journal of ASEAN Studies**, Vol.12, Issue No.4, Indonesia Defense University, Jakarta, July 2014.
3- Andrew Hubbard, George Kenan's Realpolitik for Strategic Competition with China: A Strategy of Containment for the 21st Century, **Journal of International Relations and Foreign Policy**, American Research Institute for Policy Development, Wisconsin, USA, 2021.
4- Budi Setiawan, Does US-China Trade War Matter on ASEAN Stock Market: Event Study Approach, **Sriwijaya International Journal of Dynamic Economics and Business**, Vo.5, No. 23, Szent Istvan University, Hungary, September 2021.
5- Danah Ali Alenezi, US Rebalance Strategy to Asia and US -China Rivalry in South China Sea from the Perspective of the Offensive Realism, **Journal of Economics & Political Sciences**, Cairo University, Cairo, 2020.
6- Euihyun Kwon, The US – China Trade War: Vietnam Emerges as The Greatest Winner, **Journal of Indo Pacific Affairs**, Vol.4, No.12, The Institute of Defense and Strategic Studies, Rajaratnam School of International Studies, Nanyang Technological University, Singapore, August 2022.
7- Filip Grzegorzewski, Strategic Ambiguity in US – Taiwan Relations During the Donald Trump Administration, **Polish Political Science Year Book**, Vol.51, University of Warsaw, Poland, 2022.
8- Gerda Jakstaite, Containment and Engagement as Middle Range Theories, **Baltic Journal of Law and Politics**, Vytautas Magnus University, Lithuania, March 2020.
9- Gulten Ustuntag, The US Bases and Their Contributions to US Hegemony, **The Turkish Year Book of International Relations**, Vol. 49, Istanbul, 2018.
10- He Kai Li, Understanding the Dynamics of the Indo – Pacific: US - China Strategic Competition, Regional Actors, And Beyond, **Journal of International Affairs**, Vol. 3, No.5, Griffith University, Queensland, Australia, December 2021.
11- J. Zhou, Great Power Competition as the New Normal of China – US Relations, **The Chinese Journal of International Politics**, Vol 3, Beijing, 2022.

12- Kim Inhan, More Rebalance to Come: Progress and Prospects of the US Rebalance to the Asia Pacific, **The Korean Journal of Defense Analysis**, Vol.27, No.3, University of Colorado, USA, September 2015.
13- Michael Raska, Strategic Competition and Future Conflicts in the Indo Pacific Region, **Journal of Indo Pacific Affairs**, Vol.4, No.12, The Institute of Defense and Strategic Studies, Rajaratnam School of International Studies, Nanyang Technological University, Singapore, August 2019.
14- Nguyen Tuan Binh, Southeast Asia in The Strategic Competition Between The US and China in The Early Two Decades of The 21st Century**, Journal of Social Science and Humanities**, Hue University, Vietnam, February 2022.
15- Omi Ongge, Rethinking US Foreign Policy in Southeast Asia: Is It Containment Against China or Against Terrorism, **Jurnal Magister Ilmu Politik**, Universitas Hasanuddin, Indonesia, 2022.
16- Peter Harris, Broken Nest: Deterring China from Invading Taiwan, **The US Army War College Quarterly: Parameters**, Vol.51, No.4, Carlisle, Pennsylvania, US, November 2021.
17- Ralf Emmers, US Rebalancing Strategy and the South China Sea Disputes, **RSIS Commentaries**, No.165, S.Rajaratnam School of International Studies, Singapore, April 2023.
18- Saqib Athar Dil, Strategic Environment in Indo – Pacific: China – US Threat and Opportunities, **Jurnal Strategi dan Kampanye Militer**, Vol. 8, No. 2, Indonesia, 2022.
19- Shazia Mehboob, Sino – US Geostrategic Competition in the South China Sea: Contextualizing Rivalries, Interests and Strategies, **Orient Research Journal of Social Sciences**, Vol.3, No.2, School of Politics and International Relations, Quaidi – Azam University, Islamabad, Pakistan, December 2018.
20- Sidra Karamat, Asia Pacific Under Obama's Rebalance Strategy: Regional Responses, **Journal of Development and Social Sciences**, Vol.1, No.1, Pakistan, 2017.
21- Tao Liu, Understanding the US – China Trade War, **China Economic Journal**, Vol.16, No.5, Central University of Finance and Economics, Shanghai, China, December 2022.
22- Xinquan Tu, US – China Trade War: Is Winter Coming for Global Trade, **Journal of Chinese Political Science**, Vol.4, No.2, Beijing University, March 2020.
23- Zhu Feng, US Rebalancing in the Asia Pacific: China's Responses and the Future Regional Order, **Journal of Regional Security Studies**,

No.12, Center for Strategic Studies, Victoria University of Wellington, New Zealand, May 2017.

- **Theses and Dissertations:**

1- Adam Saud, **US – China Trade War and Implications for Belt & Road Initiative**, Master's Thesis, Bahria University, Islamabad, Pakistan, March 2022.
2- Andrew Preston, **the Asia Pacific Rebalance: Tipping the Scale with Land Power**, Master's Theses, United States Army War College, Carlisle, Pennsylvania, US, July 2013.
3- Anisa Jane, **Interpreting the Obama Administration's Rebalance Strategy: Sustaining US Hegemony in the Asia Pacific**, PhD Thesis, University of Kent, Canterbury, UK, January 2023.
4- April Fong, **Obama's Vs. Trump's Taiwan Policies: Understanding China's Military Incursions in the Taiwan Strait**, Master's Theses, Harvard University, Massachusetts, November 2022.
5- Brett Benson, **Comprehending Strategic Ambiguity: US Security Commitment to Taiwan**, Maser's Theses, Duke University, North Carolina, US, February 2022.
6- Emerson De Yi Zhou, **From Strategic Ambiguity to Strategic Clarity: The Role of Taiwan Relations Act in the US – China – Taiwan Relations Under Trump's Era**, Master's Theses, Wenzao Ursuline University, Taiwan, 2022.
7- Jefferson Donnell, **Sustaining an Approach of Strategic Ambiguity for US Policy in the Asian Pacific**, PhD Theses, Air War College, Alabama, US, 2022.
8- Jiakun Jack, **The US – China Trade War and the Tariff Weapon**, Master's Theses, University of Kansas, US, May 2022.
9- Kukharyk Viktoriia, **The US – China Trade War: Causes, Timeline and Possible Scenarios**, PhD Theses, Eastern European National University, Ukraine, February 2021.
10- Kuo Hsiang Sun, **Biden's Strategic Turn to China: An Assessment of US – China Competition and Cooperation**, Master's Thesis, Department of International Affairs, Nanhua University, Taiwan, February 2023.

11- Larisa Kapustina, **US – China Trade War: Causes and Outcomes**, PhD Theses, Ural State University, Bratislava, Slovak Republic, January 2021.
12- Leanne Bacon, **George Kennan Strategy of Containment: An Assessment of Kennan's Coherence and Consistency**, Masters' Thesis, The University of Birmingham, England, 2019.
13- Lee Shu Kam, **China – US Trade War**, PhD Theses, Shue Yan University, Hong Kong, November 2019.
14- Lora Karadocheva, **the US Rebalance to the Asia Pacific and Its Implications for China**, Master's Thesis, Aalbor University, Denmark, 2017.
15- Rachel Solsman, **China Containment in East Asia: Preventative or Provocative**, Masters' Thesis, Liberty University, 2021.
16- Richard John Pilliter, **The Evolution of the US Containment Strategy in Asia**, PhD Thesis, University of Windsor, Ontario, Canada, 2020.
17- Rosemary Foot, **Identity Politics and the US Rebalance to Asia: American and Northeast Asian Perspectives**, Master's Thesis, St. Antony's College, University of Oxford, UK, March 2016.
18- Sek Sophal, **the US Rebalance to Asia Through the Eyes of Neoclassical Realism: Maintaining the Order in the Asia Pacific Amid the Rise of China**, Master's Thesis, Ritsumeikan Asia Pacific University, Beppu, Japan, September 2016.
19- Simona Alba, **China – US Strategic Competition: Impact on Small and Middle Powers in Europe and Asia**, Master's Theses, University of Zurich, Switzerland, February 2022.
20- Victor Alexandre, **the United States' China Containment Strategy and The South China Sea Dispute**, Masters' Thesis, Xiamen University, Beijing, 2021.

- **Reports:**

1- **International Monetary Fund Reports**, Washington DC, 1991-2010.
2- **Indo – Pacific Strategy of the United States**, The White House, Washington DC, February, 2022.
3- **Integrated Country Strategy, Republic of South Korea**, Department of State, Washington DC, 2021.

4- **Japan National Defense Strategy**, Tokyo, December 22nd, 2022.
5- John Curtis, **Taiwan: Relations with the United States**, House of Commons Library, London, UK, November 2022.
6- **Military and Security Developments Involving the People's Republic of China**, Annual Report to Congress, Office of the Secretary of Defense, Washington DC, 2022.
7- **National Security Strategy of the United States**, The White House, February 2015.
8- **National Security Strategy for Change and Well Being of the Filipino**
People: 2017 – 2022, Malacanan Palace, Manila, 2017.
9- **Rebalancing the Rebalance: Resourcing US Diplomatic Strategy in the Asia Pacific Region**, a Majority Staff Report, Committee on Foreign Relations, US Senate, US Congress, Washington DC, April 17th, 2019.
10- **Rebalancing to the Asia Pacific Region and Implications for US National Security**, Report to Committee on Armed Services, House of Representatives, US Congress, Washington DC, April 2023.
11- Roberto Bendini, **United States – China Relations: A Complex Balance Between Cooperation and Confrontation**, European Parliament Report, Brussel, 2021.
12- **Strategic Framework Agreement Between The US and The Republic of Singapore for a Closer Cooperation Partnership in Defense and Security**, Washington DC, 2011.
13- **The Military Balance Report**, The International Institute for Strategic Studies, London, 2023.
14- **US National Security Strategy**, The White House, Washington DC, October 12th, 2022.
15- **US – China Strategic Competition in South and East China Seas: Background and Issues for Congress**, Report to US Congress, February 8th, 2023.
16- **US – China Economic and Security Review Commission**, Report to Congress, Washington DC, November 22nd, 2022.
17- **US – China Strategic Competition in South and East China Seas: Background and Issues**, Report to Congress, June 2023.